الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية 2040

الملخص التنفيذي

فبراير 2022

الاستراتيجية العمرانية
SPATIAL STRATEGY

#عمان

الاستراتيجية العمرانية
SPATIAL STRATEGY

وزارة الإسكان والتخطيط العمراني
Ministry of Housing and Urban Planning

رؤية عمان 2040

تنمية عمرانية مستدامة لمجتمعات مزدهرة

للإنسان

أولت السلطنة اهتماماً بالغاً بالتنمية العمرانية، وقد تجسد هذا الاهتمام فيما تضمنتها أول استراتيجية للتنمية بعيدة المدى من إدراك مبكر لأهمية البعد المكاني للتنمية الشاملة تمثلت في العديد من الأهداف مثل توزيع الاستثمارات جغرافياً، ودعم المراكز السكانية والمحافظة عليها واستكمال هياكل البنية الأساسية، والاهتمام الكبير بالبيئة والمحافظة عليها.

وتعد الاستراتيجية العمرانية الإطار العام لتوجيه النمو العمراني خلال العشرين عاماً القادمة بما يحقق التوازن بين أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتي تتجسد مكانياً في التنمية العمرانية، لذلك تعتبر ممكنا أساسيا لتحقيق رؤية عمان 2040 ، كما أنها تضمن تنافسية المدن وقدرتها على الصمود أمام المتغيرات المختلفة، وتتسق كذلك في أهدافها مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 حيث كانت السلطنة ولا زالت من ضمن الدول التي وقعت على الالتزام بتطبيق مبادئها في كافة الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

وتمثل الاستراتيجية العمرانية على المستويين الوطني والإقليمي (استراتيجيات المحافظات) نتاجاً لمراحل عديدة من النهج التشاركي الذي اتسم بالتزامن لضمان التغذية الراجعة، وتحقيق التكامل فيما بينها، بالإضافة إلى التوافق مع رؤية عمان 2040 والتنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية والخاصة والمؤسسات الأكاديمية، وبمشاركة مجتمعية واسعة للأخذ بتطلعات وآراء أصحاب العلاقة.

"وقد شَكّلَ إرثُنَا التاريخيُّ العريقُ ، ودورُنَا الحضاريُّ والإنسانيُّ الأساسَ المتينَ لإرساءِ عمليةِ التنميةِ التي شملتْ كافةَ ربوعِ السلطنةِ على اتساعِ رُقعَتِها الجغرافيةِ لتصلَ منجزاتُها لكلِّ أسرةٍ ولكلِّ مواطنٍ حيثُما كانَ على هذه الأرضِ الطيبة."

حضرة صاحب الجلالة السلطان
هيثم بن طارق المعظم
حفظه الله ورعاه

كلمة معالي الوزير

معالي الدكتور

خلفان بن سعيد الشعيلي

وزير الإسكان والتخطيط العمراني

تتقدم السلطنة نحو المستقبل في خضم عالم مليء بالتحديات والمتغيرات، وتستند في ذلك على مرتكزين رئيسين:

البناء على الإنجازات والجهود التنموية التي تحققت خلال نصف قرن منصرم، واستشراف مستقبل مستدام كما حددته رؤية عمان 2040

ترتكز في ذلك على تخطيط يتسم بالمرونة والقدرة على التعاطي مع مختلف المستجدات.

تعد الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية خارطة طريق لتوجيه السلطنة نحو المستقبل المستهدف وفق منهج راسخ

طموح واقعي وقابل للتطبيق، حيث تم تحديد توجهات التنمية العمرانية بالمواءمة مع رؤية عمان 2040، ومن ثم بلورتها إلى خطط عمرانية استراتيجية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات.

ترمي الاستراتيجية العمرانية إلى توجيه النمو خلال العشرين عاماً القادمة بما يحقق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتي تتجسد مكانياً في محور التنمية العمرانية، كما أنها تضمن تنافسية المدن وقدرتها على الصمود أمام المتغيرات المختلفة كالتغير المناخي وخلافه، أضف إلى ذلك فهي تحدد الأماكن المناسبة للسكن والعمل، والفرص الوظيفية المناسبة في المحافظات، وأنماط التنقل، والبيئة الطبيعية التي يجب المحافظة عليها.

تم تطوير الاستراتيجية العمرانية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات وفق منهج تفاعلي؛ وذلك بالأخذ بمبدأ المشاركة المجتمعية، حيث تم الأخذ بمرئيات وتطلعات أصحاب العلاقة خلال مختلف مراحل المشروع بما في ذلك القطاعين الحكومي والخاص والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني.

كما تم بلورة الاستراتيجية العمرانية إلى العديد من السياسات التي تغطي مختلف الأبعاد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وحددت مجموعة من الممكنات والأدوات اللازمة لضمان تنفيذها وتوجيه الخطط العمرانية ذات المستوى الأدنى.

إن النهج التكاملي والشمولي الذي خرجت به الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية يستلزم قدراً كبيراً من التنسيق والتعاون الفعال والمثمر مع مختلف الجهات، وهذا حتمي في ظل المتطلبات والتحديات التي تفرضها هذه الحقبة ، كما أنها تحتاج إلى التزام صادق لضمان المكان أفضل للعيش والعمل والرفاه للأجيال القادمة.

كلمة
مدير المشروع

المهندس
إبراهيم بن حمود بن سالم الوائلي

إننا ننطلق اليوم بتخطيط عمراني مبتكر لتحقيق تنمية عمرانية مستدامة لمجتمعات مزدهرة، ساعين **لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية**، محققين التوازن بين أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتي تتجسد مكانيًا وعمرانيًا، غايتنا من ذلك، مستقبل مكتمل الأركان نحو جعل «سلطنة عُمان» وجهة حيوية جاذبة بما تحتويه من مدن عصرية ذكية، وقرى نابضة بالحياة تدعم بعضها بعضًا لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي معًا.

متوافقين مع رؤية عمان 2040، متكاملين مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة والمؤسسات الأكاديمية، متشاركين مع المجتمع للأخذ بتطلعات وآراء أصحاب العلاقة، ونتاجًا للمراحل العديدة من النهج التشاركي المتسم بالتزامن، انبثقت الاستراتيجية العمرانية على المستويين الوطني والإقليمي.

محددين مستويات التخطيط العمراني الثلاثة، المستوى الوطني (الاستراتيجية الوطنية)، المستوى الإقليمي (استراتيجية المحافظات)، المستوى المحلي للمدن (الخطط الهيكلية والتفصيلية) لتحقيق تنمية أكثر توازنًا تستند على تسلسل هرمي واضح لتوزيع المراكز الخدمية، الأمر الذي يؤدي إلى توفير فرص عمل في مختلف المراكز بناء على إمكانياتها التنموية.

واضعين المدن الكبرى (مسقط الكبرى، صلالة الكبرى، نزوى الكبرى، صحار الكبرى) أعلى التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية في السلطنة كمحركات رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، موفرةً خدمات عالية الجودة، مؤهلةً لتكون مركز للابتكار والإبداع والتعليم المتقدم.

طموحين في مواكبة التطورات التخطيطية العالمية المستدامة لصناعة عُمان الغد بنهج التنفيذ، مؤمنين لتحقيق ذلك بالقيادة التنفيذية وبشكل أساسي بجيل الشباب الواعد الطموح المتمكن.

المحتوى

الرؤية العمرانية للسلطنة	11
بداية المشروع	12
منهجية العمل ومراحل إعداد الاستراتيجية الوطنية	14
حلقات العمل الرئيسية	18
الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية	22
الأهداف وموجهات إعداد الاستراتيجية العمرانية ورؤية عُمان 2040	24
الإرتباط بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	26
الملامح العامة للاستراتيجية العمرانية 2040	28
تحديد التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية	30
البوابات الوطنية	36
مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة	40
الأمن الغذائي من خلال التوسع الزراعي	44
منظومة النقل	46
الطاقة المتجددة	48
المدن الذكية	50
سياسات التخطيط العمراني والغايات المنشودة	51
الاستدامة والاستجابة لتغير المناخ	52
تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية	53
تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار	56
إدارة البيئة: التراث الطبيعي والثقافي	58
إدارة الموارد الطبيعية: الأمن الغذائي والمائي والموارد المعدنية	62
نظام نقل فعال	66
بنية أساسية فعالة	70
آليات التنفيذ	74
معايير التخطيط العمراني	74
النموذج الوطني للنقل	76
النظام الوطني للمعلومات التخطيطية	78
البرامج التنفيذية والاستثمارية	80
آليات المتابعه والتقييم	81
استراتيجية إدارة البيئة	83
التخطيط التكيفي المستجيب للمستجدات كفيروس كوفيد	86

الاستراتيجية العمرانية في أرقام

100+
عدد الخبراء المشاركين

35
عدد حلقات العمل الرئيسية

100+
عدد التقارير الفنية

60+ ألف
استبيان المسح الوطني الشامل للنقل

الرؤيـة العمرانيــة للسلطنــة

عُمان الغد، تُصبح وجهة حيوية جاذبة بما تحويه من مدن عصرية ذكية...

وقــرى نـابــضة بالحياة تدعم بعضها بعضاً لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وبالتوافق مع رؤية عُمان 2040..

تسعى للتكامل بين متطلبات التنمية....
تُنوع في اقتصادها وتوجد الفرص لقاطنيها...
وتحقق تنمية متوازنة لمختلف المحافظات...

تتميز بمجتمعات تُثمن الهوية العمانية وقيم الاستدامة بالمحافظـة على بيئتهـا الطبيعـية وموروثهـا الثقافــي للأجيال القادمة...

المقدمة

بداية المشروع

أولت السلطنة ومنذ بزوغ فجر النهضة المباركة اهتماماً بالغاً بالتنمية العمرانية حيث تجسد هذا الاهتمام فيما تضمنته أول استراتيجية للتنمية بعيدة المدى من إدراك مبكر لأهمية البعد المكاني للتنمية الشاملة تمثلت في العديد من السياسات مثل توزيع الاستثمارات جغرافياً على مختلف مناطق السلطنة، ودعم المراكز السكانية والمحافظة عليها واستكمال هياكل البنية الأساسية ، كما كانت حكمة التوجهات السامية وبعد النظر الذي اتسمت به في الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، حيث كان من بين الأولويات التنموية، الأمر الذي جعل السلطنة تسابق عصرها بتبني الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة والتي تبلورت مؤخرًا فيما يعرف بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 م.

تعتبر التنمية العمرانية القالب المكاني الذي تصب فيه برامج التنمية بمختلف مجالاتها، وعلى مدى نصف عقد مضى تحققت الكثير من المنجزات، منها:

- **إنجازات في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبمعدلات قياسية أحدثت نقلة نوعية في مستوى المعيشة.**
- **منظومة من المراكز الإقليمية والثانوية لتكون بمثابة مراكز نمو لدفع عجلة التنمية إلى المناطق المجاورة لها الأمر الذي يشكل أساساً لتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف مناطق السلطنة.**
- **منظومة مؤسسية وتشريعية وسيادة دولة القانون، ومساهمة المؤسسات المالية والبنوك في تمويل المشاريع.**
- **بنية أساسية قادرة على مقابلة متطلبات برامج التنمية المختلفة وجذب الاستثمار الأجنبي.**
- **دور متنامي للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والمساهمة في تنفيذ برامج التنمية.**

تسارع وتيرة النمو في مسقط خلال العقدين الماضيين.

وقد واكب هذه المنجزات العديد من التحديات العمرانية، جراء تسارع وتيرة التنمية وظهور العديد من المستجدات والتحولات ،عالمية كانت أم إقليمية أم وطنية ومحلية، الأمر الذي تطلب تطويراً مستمراً في الاستراتيجيات والآليات لمواجهتها . ومن جهة أخرى فإن المحافظة على هذه المكتسبات الوطنية والتخطيط من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة وفقاً لرؤية عمان 2040 يتطلب معالجة تلك التحديات العمرانية التي صادفت مسيرة التنمية خلال المرحلة الماضية ، ومن أبرزها ما يلي :-

تسارع وتيرة التنمية في ظل غياب استراتيجية عمرانية شاملة نجم عنه تمدد عمراني غير موجه وتضارب وعدم انسجام بين استخدامات الأراضي.

تعدد مصادر البيانات وضعف التنسيق الفعال بين الجهات المعنية بالتخطيط العمراني من جهة وبين التخطيط القطاعي من جهة أخرى.

عدم وضوح تسلسل هرمي للتجمعات السكانية مما أدى الى تركز السكان والاستثمارات في المراكز الاستقطابية على حساب المراكز الأخرى.

مواجهة التأثيرات المترتبة على التغيرات المناخية.

الاعتماد على المركبات الخاصة كوسيلة التنقل الرئيسية وزيادة الضغط على شبكة الطرق وظهور الاختناقات المرورية والحاجة المستمرة لمد شبكة الطرق.

الضغط على الموارد الطبيعية المحدودة و التوسع العمراني في أماكن غير ملائمة وعلى حساب المناطق البيئية.

عدم تطبيق السياسات والتشريعات المتوفرة واللازمة لضبط وتوجيه التنمية العمرانية.

الحاجة الماسة لتطوير نظام التخطيط العمراني وبناء القدرات للموارد البشرية لمقابلة متطلبات المرحلة القادمة.

استنزاف الأراضي لمقابلة الطلبات المتزايدة عليها مما أدى إلى ارتفاع تكاليف توفير مرافق وخدمات البنى الأساسية.

منهجية العمل ومراحل إعداد الاستراتيجية الوطنية والاستراتيجيات الإقليمية للمحافظات

تم إعداد استراتيجية التنمية العمرانية في مراحلها المختلفة بالاستناد إلى القيم الأساسية التالية:

التزامن

تم إعداد الاستراتيجية العمرانية على المستوى الوطني بالتزامن مع إعداد الاستراتيجيات العمرانية على مستوى المحافظات ، الأمر الذي مكّن من تحقيق التغذية الراجعة بين كلا المستويين، بما يجعل تطوير الاستراتيجية العمرانية الوطنية واستراتيجيات المحافظات يتم على أرضية مشتركة متكاملة وواضحة تجمع بين الإطار الوطني الموجِّه لاستراتيجيات المحافظات، والذي استند بدوره على نتائج التقييم الإقليمي وتحديد الميزة النسبية و الإمكانات الكامنة لكل محافظة .

التوافق

تم إعداد الاستراتيجية العمرانية كذلك بالتنسيق التام مع رؤية عمان 2040، باعتبارها الموجه الرئيسي للاستراتيجية حيث استلهمت منها أهدافها وأولوياتها ، كما تم إعدادها أيضاً بالمواءمة مع مختلف الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة لمختلف القطاعات، وتبنت كذلك أهداف التنمية المستدامة 2030م ، كما تم الأخذ في الاعتبار التوجهات والمتغيرات العالمية والإقليمية.

المشاركة

استهدف تطوير الاستراتيجية العمرانية على كلا المستويين الوطني والإقليمي مشاركة المجتمع والأخذ بمرئياته وتطلعاته ،حيث تعد من المدخلات الهامة في هذا الصدد بدءاً بجمع البيانات والمعلومات والتي تضمنت مسح استخدامات الأراضي والمسح الوطني الشامل للنقل، مروراً بالأخذ بتطلعات أصحاب العلاقة في تحديد الأولويات وتطوير البدائل ومن ثم مناقشتها من خلال العديد من الاجتماعات وحلقات العمل التي عقدت بمشاركة مختلف الجهات ذات العلاقة من القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني.

التكاملية والشمولية

فإن نجاح العمل في التخطيط العمراني يتحقق ضمن هذه الرؤية الشمولية التكاملية التي تأخذ في الاعتبار كافة القطاعات والمتغيرات والتنسيق فيما بينها.

وقد انعكست هذه المرتكزات على تنوع مدخلات الاستراتيجية الرئيسية مثل: النموذج السكاني، ونموذج الاقتصاد الكلي، والنموذج الوطني للنقل، وعدداً كبيراً من اللقاءات مع أصحاب العلاقة وحلقات العمل الفنية والتشاركية ، فضلاً عن التوافق مع رؤية 2040 والاستراتيجيات القطاعية وأهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار مختلف الاتجاهات والمتغيرات العالمية والإقليمية.

شهد تطوير استراتيجية التنمية العمرانية عدة محطات هامة، بدءاً من انطلاقته الفعلية في عام 2017م مع بدء العمل في مرحلة جمع البيانات، ثم اعتماد الإطار الوطني للتنمية العمرانية من قبل مجلس الوزراء في ابريل عام 2019م الذي اعتبر بمثابة الموجه لتطوير بدائل التنمية العمرانية لكل محافظة للوصول إلى البديل الأمثل.

35
حلقات العمل الرئيسية

36
حلقات العمل الفنية

831
اللقاءات

60,000
استبيان المسح الوطني الشامل للنقل

63,200
مجموعة المشاركين في حلقات العمل والمسوحات

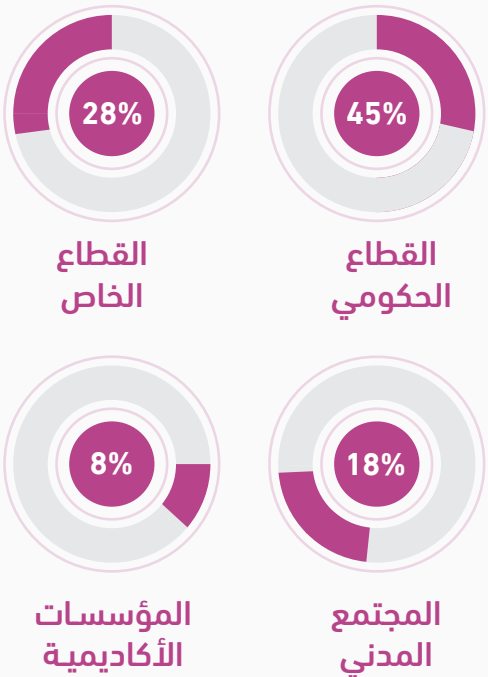

منهجية العمل ومراحل إعداد الاستراتيجية العمرانية

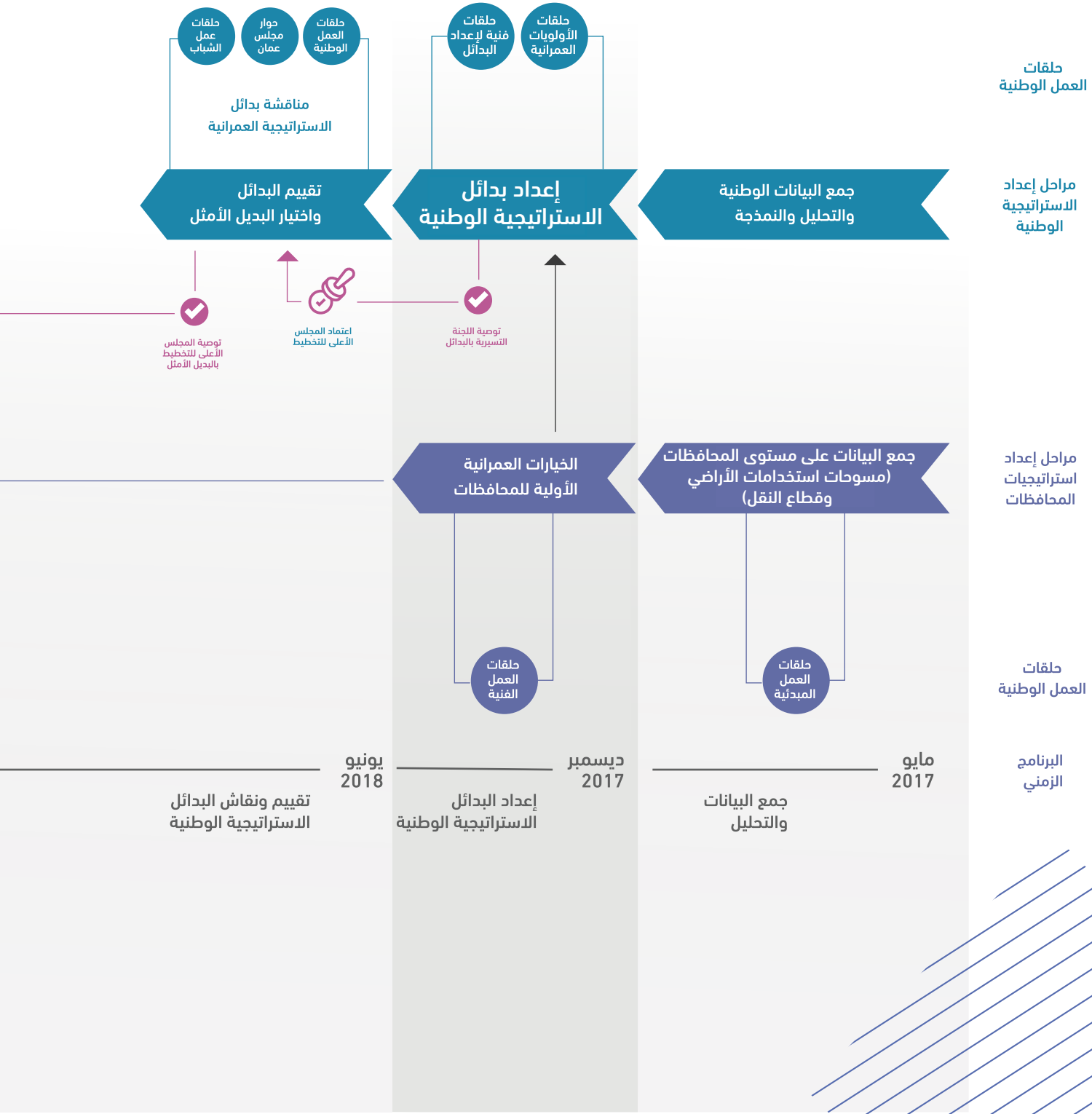

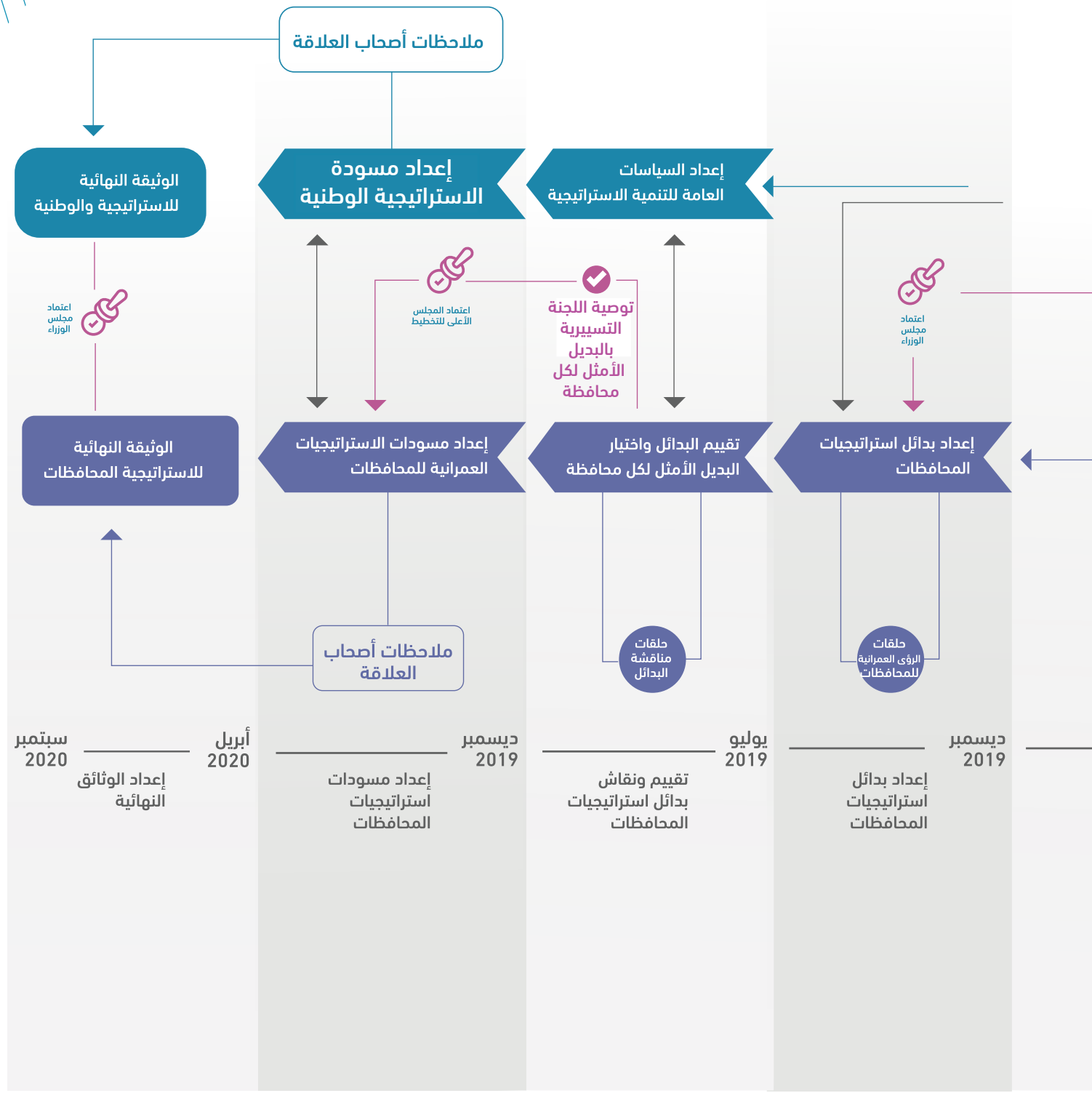
ملاحظات أصحاب العلاقة
الوثيقة النهائية للاستراتيجية والوطنية
إعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية
إعداد السياسات العامة للتنمية الاستراتيجية
اعتماد مجلس الوزراء
اعتماد المجلس الأعلى للتخطيط
توصية اللجنة التسييرية بالبديل الأمثل لكل محافظة
اعتماد مجلس الوزراء
الوثيقة النهائية للاستراتيجية المحافظات
إعداد مسودات الاستراتيجيات العمرانية للمحافظات
تقييم البدائل واختيار البديل الأمثل لكل محافظة
إعداد بدائل استراتيجيات المحافظات
ملاحظات أصحاب العلاقة
حلقات مناقشة البدائل
حلقات الرؤى العمرانية للمحافظات
سبتمبر 2020
إعداد الوثائق النهائية
أبريل 2020
ديسمبر 2019
إعداد مسودات استراتيجيات المحافظات
يوليو 2019
تقييم ونقاش بدائل استراتيجيات المحافظات
ديسمبر 2019
إعداد بدائل استراتيجيات المحافظات

حلقات العمل الرئيسية

حلقة عمل الأولويات العمرانية الوطنية

إبريل 2018م

تحديد الأبعاد الرئيسية للتنمية العمرانية والفرص والتحديات والأولويات الاستراتيجية العمرانية والخروج بمقترحات وتصورات المشاركين لتكون إحدى المرتكزات لتطوير بدائل التنمية العمرانية على المستوى الوطني، وشارك فيها 167 مشارك من القطاع الحكومي والقطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني والشباب وبعض الأكاديميين والباحثين في مجالات التنمية العمرانية.

حلقة عمل إعداد بدائل الاستراتيجية الوطنية

مايو 2018م

هدفت الحلقة إلى تحديد المحركات الرئيسية لإعداد 4 بدائل مختلفة للتنمية العمرانية، شارك فيها حوالي 30 خبيراً في مجال التخطيط العمراني والاقتصاد والبيئة وأعضاء من لجان رؤية 2040.

حلقـات عمــل مناقشة بدائـل الاستراتيجية الوطنية

نوفمبر – ديسمبر 2018م

استعراض ومناقشة بدائل الاستراتيجية العمرانية على المستوى الوطني وتقييم كل بديل منها في ضوء مجموعة من المدخلات الأساسية، وشارك في الحلقة أكثر من 500 مشاركا من القطاع الحكومي والقطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني والشباب والمحافظين وأعضاء مجلسي الدولة والشورى.

حلقات عمل الرؤى العمرانية للمحافظات

مارس 2019م

استعراض الإطار الوطني للتنمية العمرانية المعتمد من المجلس وعرض تأثيرات البديل على كل محافظة في الجوانب السكانية والاقتصادية ونمو المدن وعلى قطاعات حيوية أخرى مثل التوظيف والبنية الأساسية والنقل والزراعة والمياه والبيئة والمناخ ومناقشة فرص التنمية ومميزات كل محافظة، وشارك فيها حوالي 459 مشارك من القطاعين الحكومي والخاص ذات العلاقة والمجتمع المدني وبعض الأكاديميين والباحثين في مجالات التنمية العمرانية.

حلقات عمل مناقشة بدائل الاستراتيجية العمرانية لكل محافظة

يونيو –يوليو 2019م

استعراض ومناقشة حلقات العمل على المستوى الإقليمي بشكل موسع والتأثيرات المتوقعة لكل بديل من البدائل على الجوانب السكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المحافظات، وتم صياغة هذه البدائل بناءً على مجموعة من المدخلات أهمها البديل الأمثل وشارك في الحلقة حوالي 908 مشاركا من القطاع الحكومي والقطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني والشباب في مختلف محافظات السلطنة.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية

الاستراتيجية العمرانية
SPATIAL STRATEGY

الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية هي الإطار الوطني لضبط وتوجيه النمو العمراني خلال العشرين عاماً القادمة على المستوى الوطني ومستوى المحافظات بما يحقق التنمية الشاملة والمستدامة بناءً على أهداف رؤية عمان 2040. حيث تسهم الاستراتيجية في توجيه الاستثمار والتنمية إلى المواقع الملائمة، الأمر الذي يحقق التكامل والتناغم بين الأنشطة ويقلل من احتمالات التضارب وعدم الانسجام فيما بينها، وهذا بدوره يعمل على تعظيم الفرص وتحقيق منافع متعددة، ومن ثم فهي تشكل خطة استراتيجية توفر الحوافز اللازمة لتعزيز الازدهار الاجتماعي والاقتصادي من جهة وللحفاظ على البيئة للأجيال المقبلة، كما أنها بمثابة تجسيد لمختلف المتطلبات والبرامج التنموية على أرض الواقع، ولذا فهي تعد مقياساً لمدى تحقيق الاستدامة في العمل التنموي.

الطموحات

تسعى الاستراتيجية العمرانية إلى معالجة القضايا والتحديات العمرانية من خلال إطار عام للتخطيط العمراني يُمكن من:

- **تحقيق الاستغلال الأمثل لاستخدامات الأراضي عن طريق التخصيص السليم والمتكامل للأراضي لتحقيق التكامل بين التخطيط العمراني والقطاعي ومواكبة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير البنية الأساسية مع حماية البيئة بما فيها التراث الطبيعي والثقافي.**
- **تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المحافظات من جهة، وبين المناطق الحضرية والريفية داخل المحافظة الواحدة من جهة أخرى ،وتعزيز القدرات التنافسية للمحافظات لدعم وتعزيز الاقتصاد الوطني واستغلال الميزة النسبية لكل منها.**
- **وضع إطار عام للسياسات الاقتصادية والتنمية العمرانية لتوجيه التنويع الاقتصادي والعمراني بشكل مستدام وفعال.**
- **المساهمة في مواجهة التغير المناخي وتطوير منهجيات للتكيف والتخفيف من تأثير التغيرات المناخية.**
- **حماية ودعم المناطق المهددة البيئية والتراثية والتراث الاجتماعي.**
- **تطوير منظومة النقل وتحسين البنية الأساسية و توفير الخدمات بشكل متكامل ومستدام لدعم خطط ومشاريع التنمية.**
- **صياغة وإجازة التشريعات اللازمة لضبط وتوجية عملية التخطيط، وتطوير الإجراءات واللوائح المنظمة لضبط عملية توزيع واستخدام الأراضي.**
- **تحفيز المشاركة العامة في عمليات التخطيط .**
- **تطوير النظام الوطني للمعلومات التخطيطية كأداة لدعم اتخاذ القرار تعتمد على التقنيات الحديثة القائمة على نظام المعلومات الجغرافية، ووضع آلية لتحديث وتبادل البيانات فيما بين الجهات الحكومية المختلفة.**

وهنا لا بد من التأكيد على أن الاستراتيجية العمرانية تشكل إطاراً عاماً للتنمية العمرانية ،وباعتبار الوقت الزمني المحدد لها وإلى طبيعة التحديات فإنها تتسم بالمرونة اللازمة لاستيعاب المتغيرات المستجدة والتحديات المستقبلية، لذا فهي تعتبر إطاراً مرجعياً وموجِّهاً لمزيد من الوثائق التفصيلية التخطيطية كالمخططات العمرانية والبنى الأساسية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، كما أنها تحدد المباديء العامة التي ينبغي اتباعها في العمل التخطيطي. من جهة أخرى فإن الاستمرار في الاعتماد على السياسات المنفردة للتنمية لن يكون مستداما ولا يمكن تحمل تبعاته السلبية على المدى الطويل، فهي أحيانا تطغى على الأخرى ولا تسعى لتمكين بعضها البعض بصورة متكاملة؛ لذلك فإن الطموح يتمثل في بلورة رؤية عمرانية واحدة وأهداف مشتركة لمختلف التجمعات والقطاعات في السلطنة.

الأهداف الرئيسية

مع الأخذ في الاعتبار مختلف المباديء والقيم والموجهات والمنهجية التي استندت إليها الاستراتيجية العمرانية، فقد تم تحديد سبعة أهداف رئيسية تسعى الاستراتيجية العمرانية إلى تحقيقها وانعكست هذه الأهداف في سبعة محاور رئيسية حيث شكلت الخطوط العريضة في إعداد السياسات العمرانية التي سيتم التطرق إليها لاحقاً، كما شكلت موجهاً لإعداد السياسات العمرانية على مستوى المحافظات:

مدن ومجتمعات مرنة وملائمة للعيش ومحافظة على الهوية العماني

مدن ومجتمعات مرنة وملائمة للعيش ومحافظة على الهوية العماني.

الاستجابة لتغير المناخ

التكيف مع تغيرات المناخ والتخفيف من آثاره

النمو والتنويع الاقتصادي

الازدهار الاقتصادي وتنمية إقليمية متكاملة تعزز الميزة النسبية للمحافظات

الاستخدام المستدام للموارد

كفاءة الاستهلاك والاستخدام الأمثل للموارد؛ إنتاج الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة؛ وكفاءة إدارة المياه والنفايات.

حماية وتعزيز البيئة

إدارة ومراقبة التأثيرات على المناطق الحساسة بيئيا وذلك بتنظيم التنمية فيها بما يعمل على حمايتها.

الأمن الغذائي والمائي

تحقيق الأمن الغذائي وكفاءة إدارة الموارد المائية

نظام نقل وبنية أساسية فعالة

يعزز وسائل بديلة للتنقل - بما في ذلك المشي واستخدام الدراجات الهوائية وبنية أساسية تتسم بالصمود والاستدامة.

موجهات إعداد الاستراتيجية العمرانية رؤية عُمان

ترمي الاستراتيجية الوطنية للتنمية عمرانية إلى تحديد الإطار العمراني للتنمية المستدامة على مدى العشرين عاماً القادمة، وترتكز الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية بدورها على مرتكزات رؤية عمان 2040 للتغلب على التحديات ومواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية، واغتنام الفرص المتاحة لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي، كما تعمل على تحفيز النمو وبناء الثقة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبناء العلاقات التنموية على الصعيد الوطني. وقد تم الأخذ في الاعتبار كذلك توافق الاستراتيجية العمرانية مع الاستراتجيات القطاعية المعتمدة.

وتعتبر الاستراتيجية العمرانية الممكن الأساسي لرؤية عُمان 2040 باعتبارها القالب المكاني الذي تصب فيه مختلف برامج التنمية بصورة متكاملة ومتعددة الأبعاد.

الجدير بالذكر أن أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة ذات ارتباط مباشر بالاستراتيجية نظراً للبعد المكاني الذي تتسم به والذي يتمثل في

" تنمية شاملة جغرافياً تتبع نهجاً لا مركزياً وتطور عدداً محدوداً من المراكز الحضرية الرئيسة، واستخدام مستدام للأراضي"

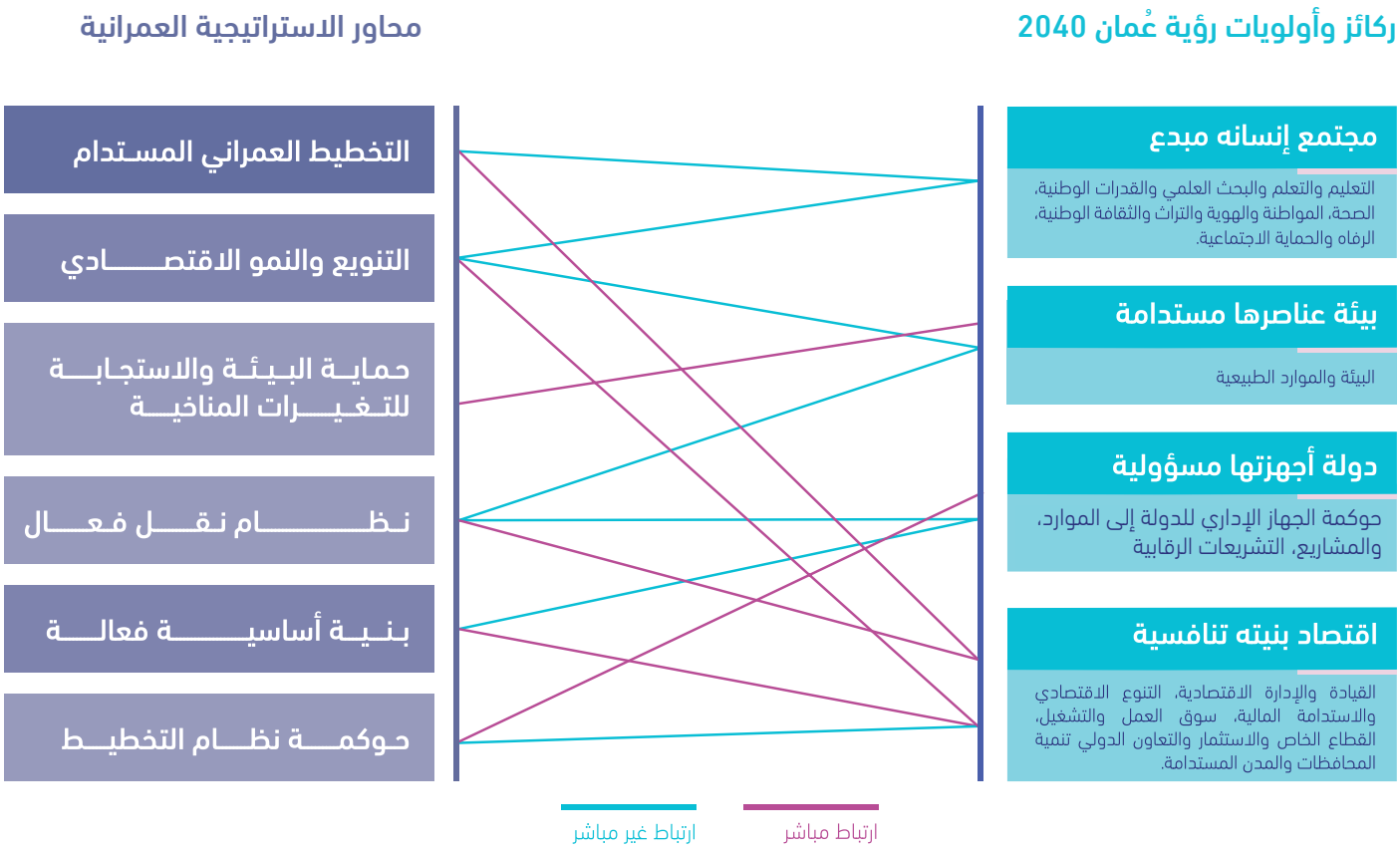

الإرتباط بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تسعى الاستراتيجية العمرانية إلى ترجمة إلتزامات السلطنة بالأهداف الدولية للتنمية المستدامة التي تعتبر من الموجهات الرئيسية في إعدادها وتطويرها، لذا تعد الاستراتيجية العمرانية الإطار العمراني الذي يرمي إلى تحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون التضحية بإحداها على حساب الجوانب الأخرى، وتتسم هذه الأهداف بالتكامل فيما بينها بحيث أن تحقيق بعضها يسهل ويدعم تحقيق الأهداف الأخرى ، ويعد ذلك من المبادئ الأساسية التي سعت الاستراتيجية العمرانية إلى بلورتها وهي تطوير سياسات تتسم بالتكامل والشمول.

الأهداف الاستراتيجية	ارتباط مباشر	ارتباط غير مباشر
مدن ومجتمعات مرنة وملائمة للعيش ومحافظة على الهوية العمانية		
النمو والتنويع الاقتصادي		
حماية وتعزيز البيئة		
الأمن الغذائي والمائي		
الاستجابة لتغير المناخ		
نظام نقل مستدام		
بنية أساسية مستدامة		

المتغيرات العالمية والإقليمية

تعد الاستراتيجية العمرانية الإطار المكاني الذي يستشرف التنمية العمرانية في 2040م ، وعليه فلا بد من الأخذ في الاعتبار المتغيرات العالمية والإقليمية التي تؤثر على السلطنة لضمان واقعية التخطيط من جهة ومرونته من جهة أخرى وقدرته على استيعاب العديد من المتغيرات المستجدة خلال الإطار الزمني للاستراتيجية.

وقد تم تحديد واستقراء العديد من القضايا والاتجاهات التي لها إمكانية التأثير على السلطنة خلال السنوات القادمة، فعلاوه على عولمة التجارة وأتمتة العمليات فهي تشتمل على:

- **اعتماد الاقتصاد على النفط يجعله عرضه للتذبذب في الأسعار ومن ثم فإن تنويع الاقتصاد أصبح ضرورة ملحة.**

- **امكانيات التطوير في الطاقة المتجددة وما يترتب عليها من مزايا اقتصادية واجتماعية وبيئية.**

- **الوضع الجيوسياسي المستقر للسلطنة، وموقعها ضمن العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، لا سيما مع الوضع غير المستقر في المنطقة.**

- **التغيرات المناخية والحاجة إلى تهيئة المناطق الحضرية والريفية لمواجهة والصمود تجاه الكوارث الطبيعية المختلفة.**

- **الزيادة المستمرة في نسبة السكان في المراكز الحضرية الرئيسة تشكل فرصاً اقتصادية جديدة بحيث يتم تطويرها كمدن ذكية لا سيما مع الثورة الصناعية الرابعة توفر الكثير من المزايا المتعلقة بكفاءة الطاقة والبنى الأساسية والنقل وخفض انبعاثات الكربون.**

الملامح العامة للاستراتيجية العمرانية 2040

بحلول عام 2040م

سيصل عدد السكان إلى حوالي 7-7.5 مليون نسمة، بزيادة تقدر بـ 2.5 إلى 3 ملايين نسمة عن العدد الحالي. وتستدعي هذه الزيادة توفير عدد هائل من فرص العمل والوحدات السكنية اللازمة، لذلك فإن التخطيط ضروري لاستيعاب هذا النمو بتطوير تجمعات سكانية حيوية وجاذبة للعمل وللسكن في آن معاً.

2017	البيانات لرئيسية	2040
4.6 مليون نسمة	عدد السكان (مليون نسمة)	7.1 - 7.5 مليون نسمة
55%	السكان العمانيون (%)	56%
2.3 مليون	مجموع القوئ العاملة (مليون)	3.9 مليون
58%	نسبة العمالة الماهرة في القطاع الخاص(%)	83%
19%	نسبة العاملة الوطنية من إجمالي القوى العاملة(%)	32%
3%	نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا (%)	3 - 5%

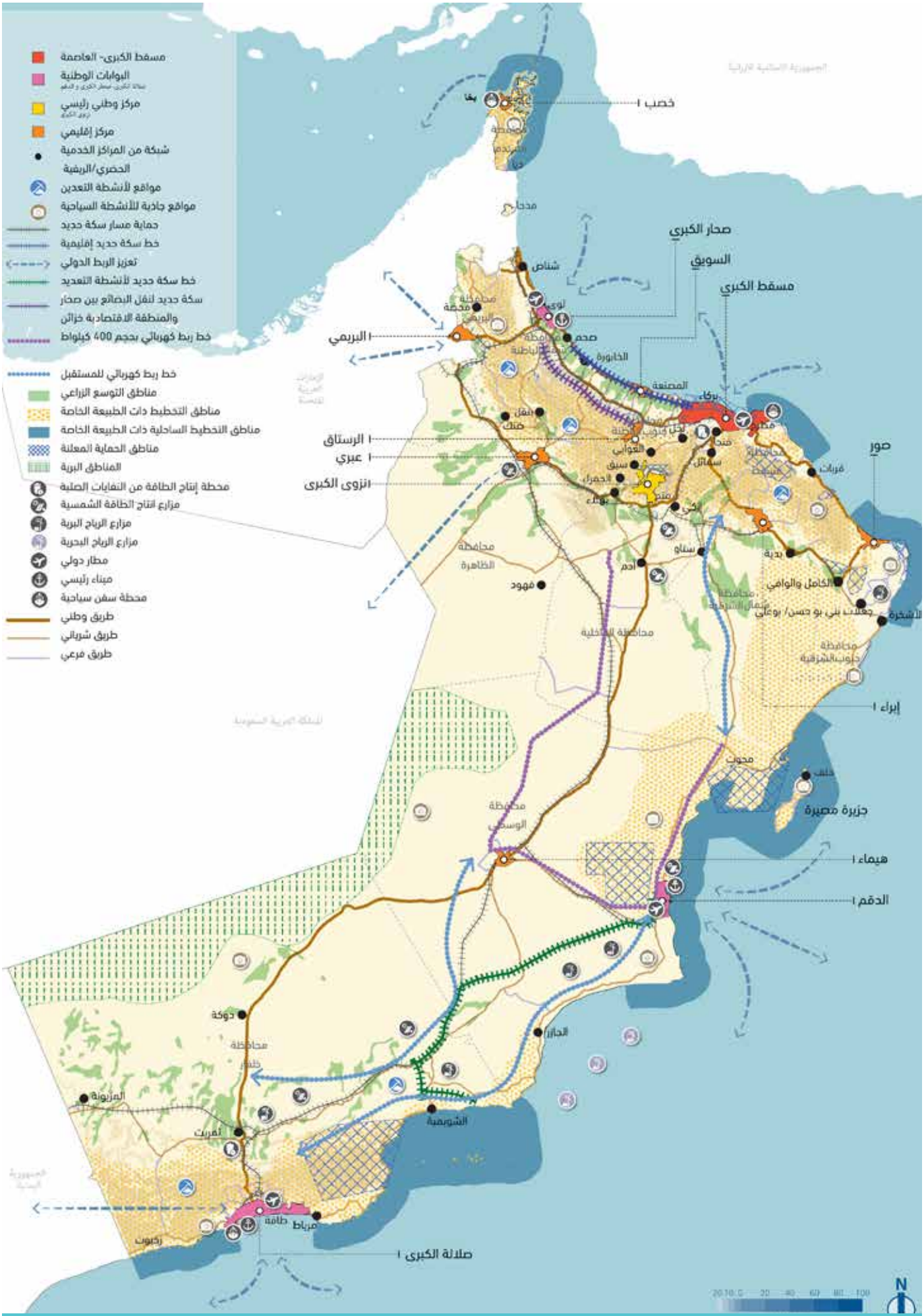

الإطار المكاني العام للاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية 2040

التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية

هو إطار تخطيطي لتصنيف التجمعات السكانية إلى عدة مستويات وفقاً للدور الوظيفي لها والقائم على العديد من الاعتبارات، ويرمي إلى إيجاد هرمية في توزيع الخدمات والأنشطة لتحقيق الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من حقيقة أنه لا يمكن توفير مختلف الخدمات (على اختلاف مستوياتها) في كل التجمعات السكانية بشكل متساوٍ ، بل لا بد من تركيزها في مواقع معينة تكون ذات إمكانيات قادرة على تلبية احتياجات السكان في المناطق.

إن وجود هذه الشبكة المترابطة من المراكز يمكن من تحقيق الربط المكاني بين مواقع الخدمات والمرافق ومواقع التجمعات السكانية، ويمكن من سهولة وصول الخدمات ويعمل في نفس الوقت على تسريع العملية التنموية والارتفاع بمعدلاتها الأمر الذي ينعكس على تعزيز توافر فرص العمل وجدوى توفير الخدمات والبنية الأساسية وكفاءة أكبر في استخدامات الأراضي.

تجدر الإشارة إلى أن التسلسل الهرمي التخطيطي يرتبط بالتقسيم الإداري من حيث المحافظات ومراكزها ، إلا أن التسلسل الهرمي التخطيطي يصنف التجمعات السكانية بشكل عام إلى عدة مستويات بحيث تتبع باقي التجمعات أحد المراكز للحصول على الخدمات ، وذلك بالاستناد إلى الاعتبارات التالية:

- **إحصائيات عدد السكان (2017) وفق المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.**
- **الإمكانات والأدوار الاقتصادية للمدن الرئيسية ومراكز المحافظات و المراكز المحلية.**
- **النمو السكاني المتوقع بحلول عام 2040 للتجمعات السكانية.**

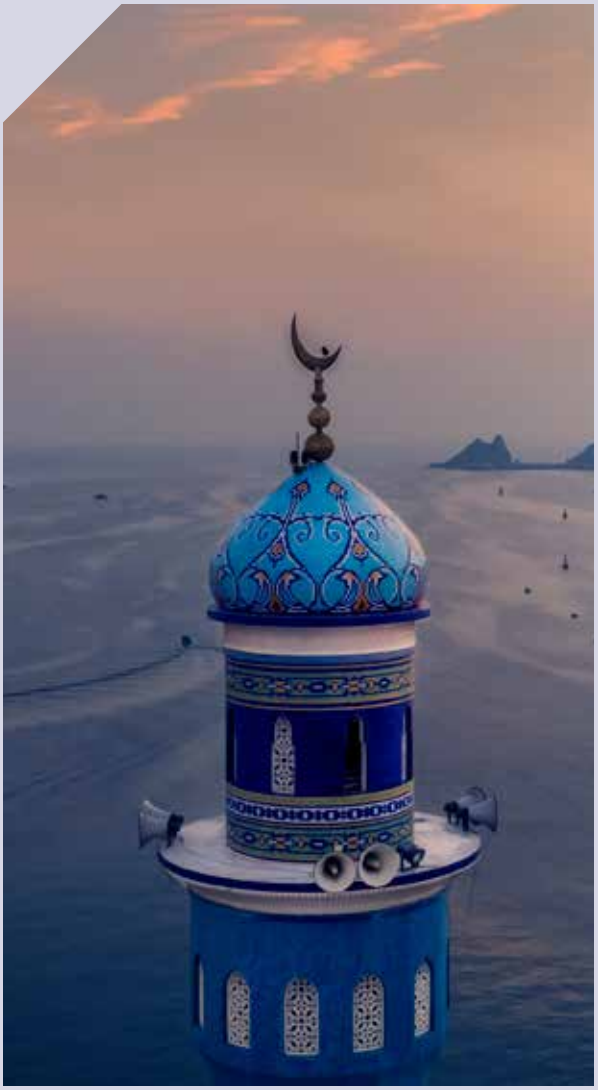

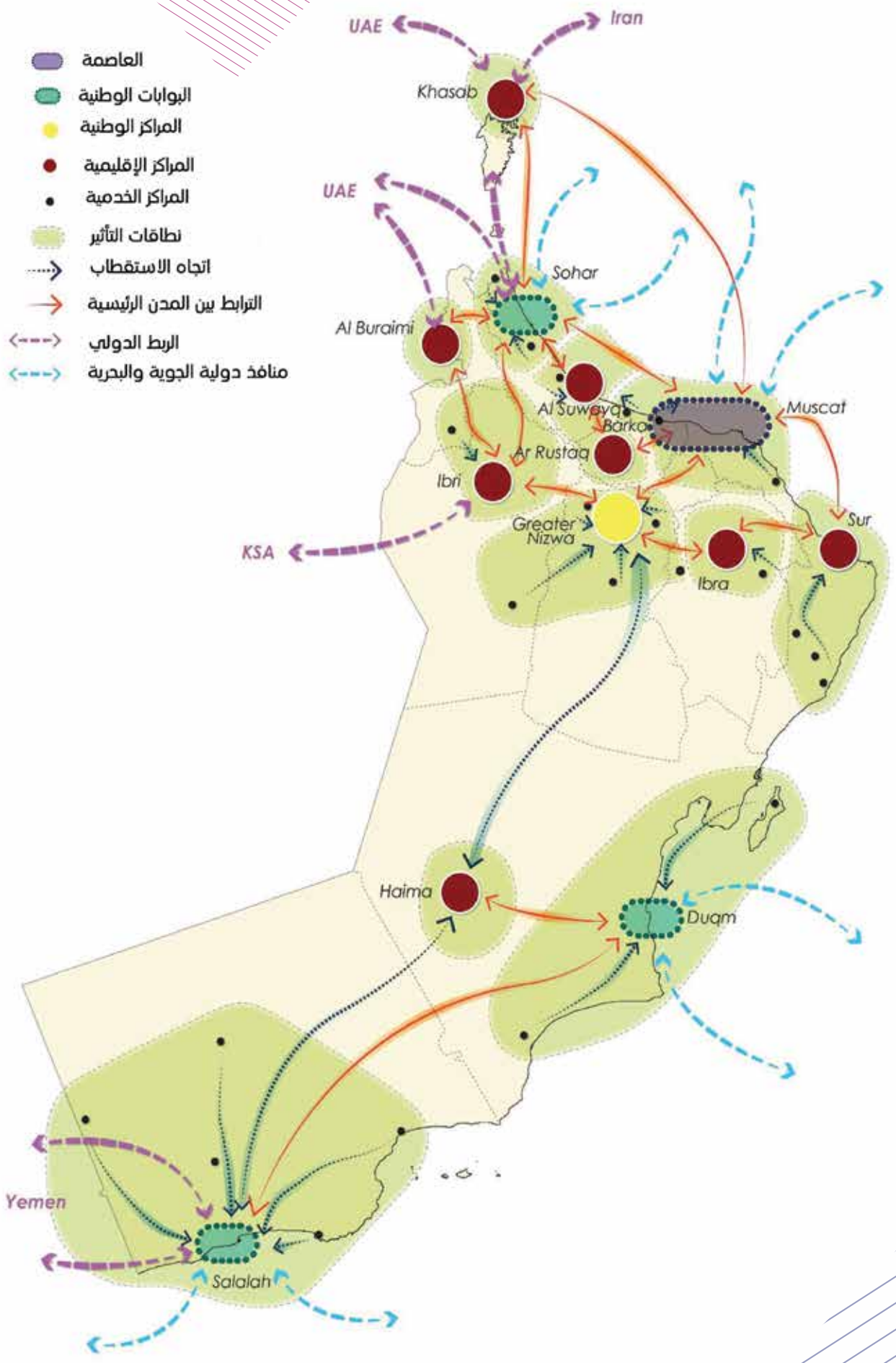

التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية وربطها بالبوابات الوطنية ومراكز المحافظات

التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية

وعليه تصنف الاستراتيجية العمرانية التجمعات السكانية ضمن التسلسل الهرمي التخطيطي كالآتي:

التسلسل الهرمي	الدور الوظيفي	عدد السكان المقدر بحلول 2040
عاصمة السلطنة **مسقط الكبرى**	المقر السياسي والإداري الرئيس للسلطنة، والمركز الرئيس للنمو الاقتصادي والسكاني للسلطنة والواجهة الرئيسية للبلاد مع العالم من خلال مطارها الدولي ومحطة الرحلات البحرية الدولية. تنمو مدينة مسقط فيما يعرف بـ(مسقط الكبرى) لتشمل كل من العامرات شرقاً وبركاء غرباً، ترتكز مسقط الكبرى على قاعدة اقتصادية متنوعة من قطاعات متعددة صناعية وخدمية (بما فيها السياحة) ومستفيدة من القطاع اللوجستي والابتكار بما يمكنها من المنافسة على نطاق دولي.	**+2 مليون**
بوابة وطنية **صلالة الكبرى، صحار الكبرى والدقم**	المراكز الرئيسية ومحركات النمو الاقتصادي والسكاني. وتُعتبر بوابات مهمة على المستوى الوطني والدولي كمراكز للنقل والتجارة الدولية و يسهل الوصول إليها من خلال بنيتها الأساسية من الموانيء والمطارات. وتعتبر مراكز لتوفير فرص العمل لمناطق واسعة تقع في نطاق استقطابها.	**+300 ألف**
مركز وطني رئيسي **نزوى الكبرى**	منطقة نمو حضري رئيسة ، تحظى بالأهمية على المستوى الوطني كمركز نمو في الأنحاء الداخلية من السلطنة، ،تغطي نطاق أوسع من المدينة ذاتها وتكون بمثابة مركز خدمي وإداري رئيس للمدن المجاورة لها.	**+300 ألف**
مراكز إقليمية **خصب، الرستاق، البريمي، عبري، إبراء، صور، هيماء**	المدن الإقليمية الرئيسية التي تعمل كمراكز إدارية للمحافظات، وكمراكز لتوفير فرص العمل الإقليمية، وتقوم بتوفير خدمات ومرافق أعلى للتجمعات السكانية التي ترتبط بها.	**100 ألف - 200+ ألف**

التسلسل الهرمي	الدور الوظيفي	عدد السكان المقدر بحلول 2040
مركز اقتصادي إقليمي **بركاء، السويق**	مدن إقليمية ذات وظائف اقتصادية مهمة داعمة للبوابات الرئيسة. نظرًا لموقعها الاستراتيجي،توفر مجموعة متنوعة من فرص العمل والخدمات الإدارية للتجمعات السكانية الواقعة في نطاقها.	**100 ألف - 200+ ألف**
مركز محلي **قريات، ثمريت، أدم، شناص، نخل، سناو، ضنك ...الخ**	تجمعات سكانية كبيرة داخل المحافظة بمثابة مراكز إدارية ثانوية، توفر خدمات ومرافق مجتمعية وفقاً لحجمها السكاني وتخدم التجمعات الصغيرة المحيطة بها ، وتوفر هذه المراكز فرص عمل للمنطقة المحيطة بها.	**20 ألف - 150+ ألف**
مركز ريفي رئيسي **دغمر، رخيوت، دبا، السنينة، سرور ...إلخ**	تجمعات سكانية كبيرة نسبياً بالقدر الذي تشكل فيه مركزًا لما جاورها من القرى الصغيرة، ويعد بعضها مركزًا للولايات (الصغيرة سكانياً)، وهي تعتمد على المراكز الخدمية والإدارية الأعلى للحصول على الخدمات والمرافق متوسطة المستوى. وقد يكون بعضها معزولًا وبحاجة إلى توفير مرافق مجتمعية صغيرة خاصة بالتعليم والصحة والتسوق والترفيه بالقدر الذي يمكنها من دعم التجمعات القروية المحيطة بها.	**20 ألف - 5 آلاف**
مركز ريفي ثانوي **السيفة، ضلكوت، بخا، الغافات، طيوي ...الخ**	تجمعات صغيرة في المناطق الريفية بمثابة مراكز للتجمعات المحيطة بها (قرى صغيرة- منازل أو مزارع منفردة)، تتواجد في مناطق نائية بعيدة مع حجم سكاني بسيط بحيث تستدعي توفير الخدمات أو المرافق الأساسية الضرورية.	**5 آلاف - ألفين**
قرية صغيرة **قرى صغيرة أخرى**	تجمعات سكانية صغيراة جداً متوزعة في مختلف أنحاء السلطنة.	**100+**

التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية في السلطنة

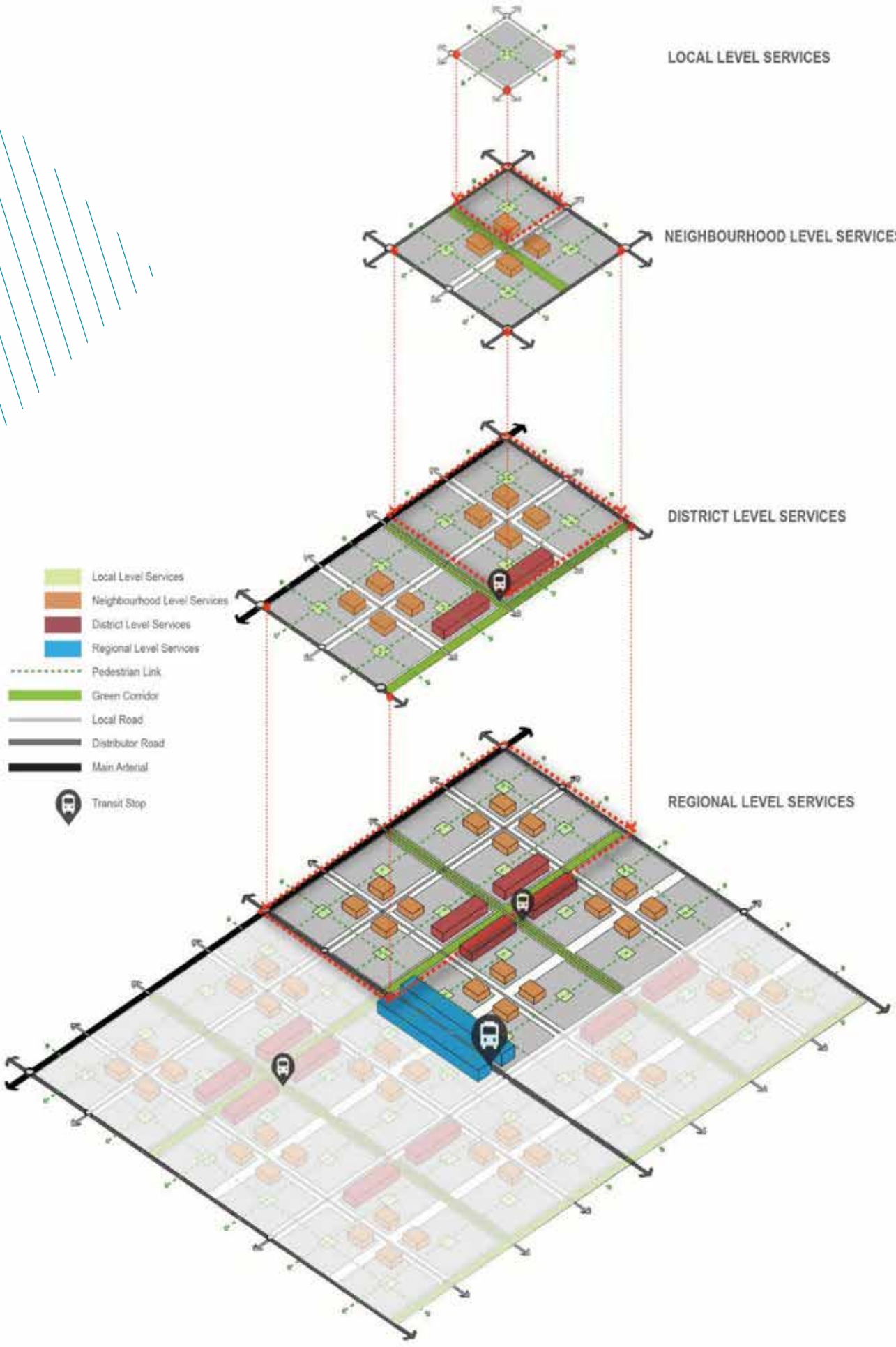

منظومة توزيع الخدمات والمرافق المجتمعية بحسب التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية

البوابات الوطنية

تتربع البوابات الاقتصادية في أعلى هرم التوجهات السكانية في السلطنة من حيث عدد المساكن والأنشطة الإقتصادية، وتحقق الجدوى الفعلية من توفير البنية الأساسية، والاستخدام الكفء للأراضي، وفي حين تستمر الدقم في تطوير مخططها الرئيسي بما يتماشى وزخم التنمية فيها فإن البوابات والمراكز الوطنية الأخرى (مسقط، صلالة، صحار، نزوى) في سعيها لتكون محركات التنمية الرئيسية وما ستشهده من نمو اقتصادي وسكاني كبير ستحتاج لتوسعة احتوائها الحضري بحيث تستوعب التجمعات الأصغر منها والمجاورة لها والتي بدورها ستستفيد من الفرص التي تتوفر في مثل هذه البوابات والمراكز الكبرى، بما يؤدي إلى نشوء مدن كبرى ممثلة في (مسقط الكبرى، صلالة الكبرى، صحار الكبرى، ونزوى الكبرى)، الأمر الذي يمكّنها من توفير خدمات عالية الجودة، ويؤهلها لتكون مراكز للابتكار والإبداع والتعليم المتقدم، وتضم مختلف القطاعات التي تقدم خدماتها لنطاق أوسع من المناطق الحضرية والريفية. وتشمل المدن الكبرى كل من:

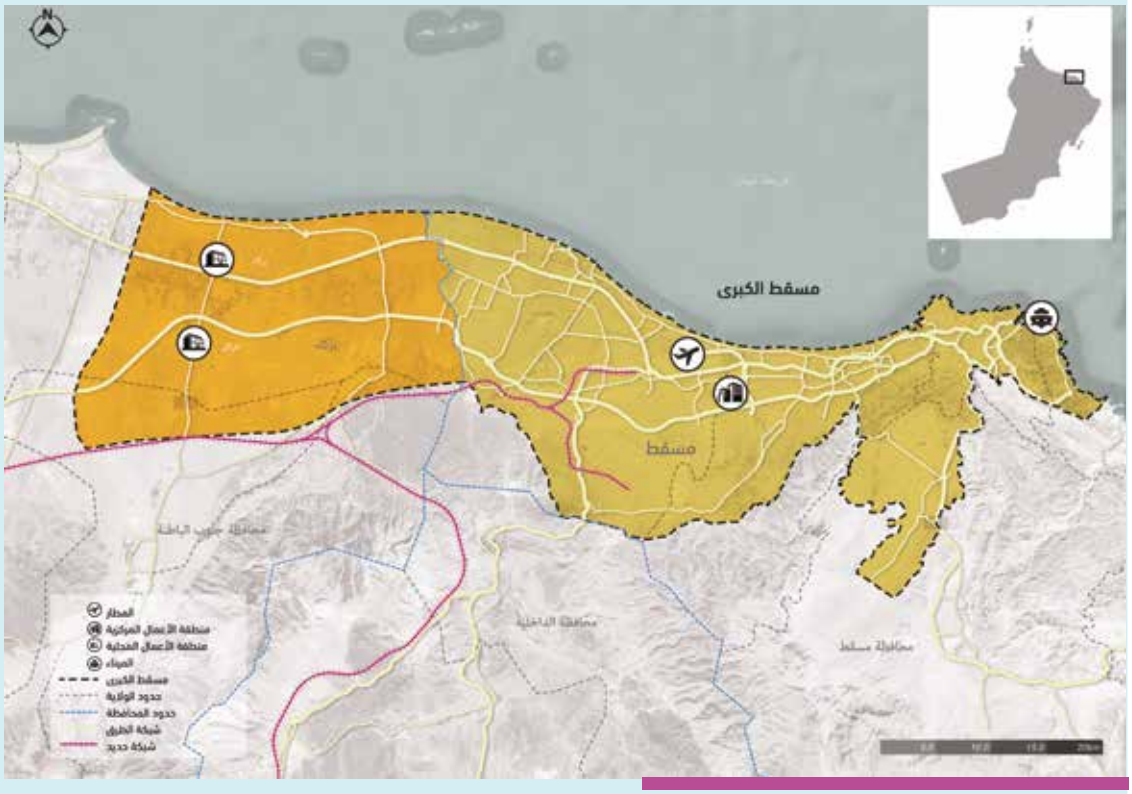

مسقط الكبرى

ترتكز مسقط الكبرى على قاعدة اقتصادية متنوعة بتكاملها مع بركاء، وتدور حول اقتصاد المعرفة والابتكار، وتشمل القطاعات اللوجستية المالية والخدمية (بما فيها السياحة) والصناعية، وتصبح مدينة رائدة على المستويين الإقليمي والعالمي نظراً لخصائصها الطبيعية بحيث تكون مكاناً جاذباً للسكن والعمل والزيارة.

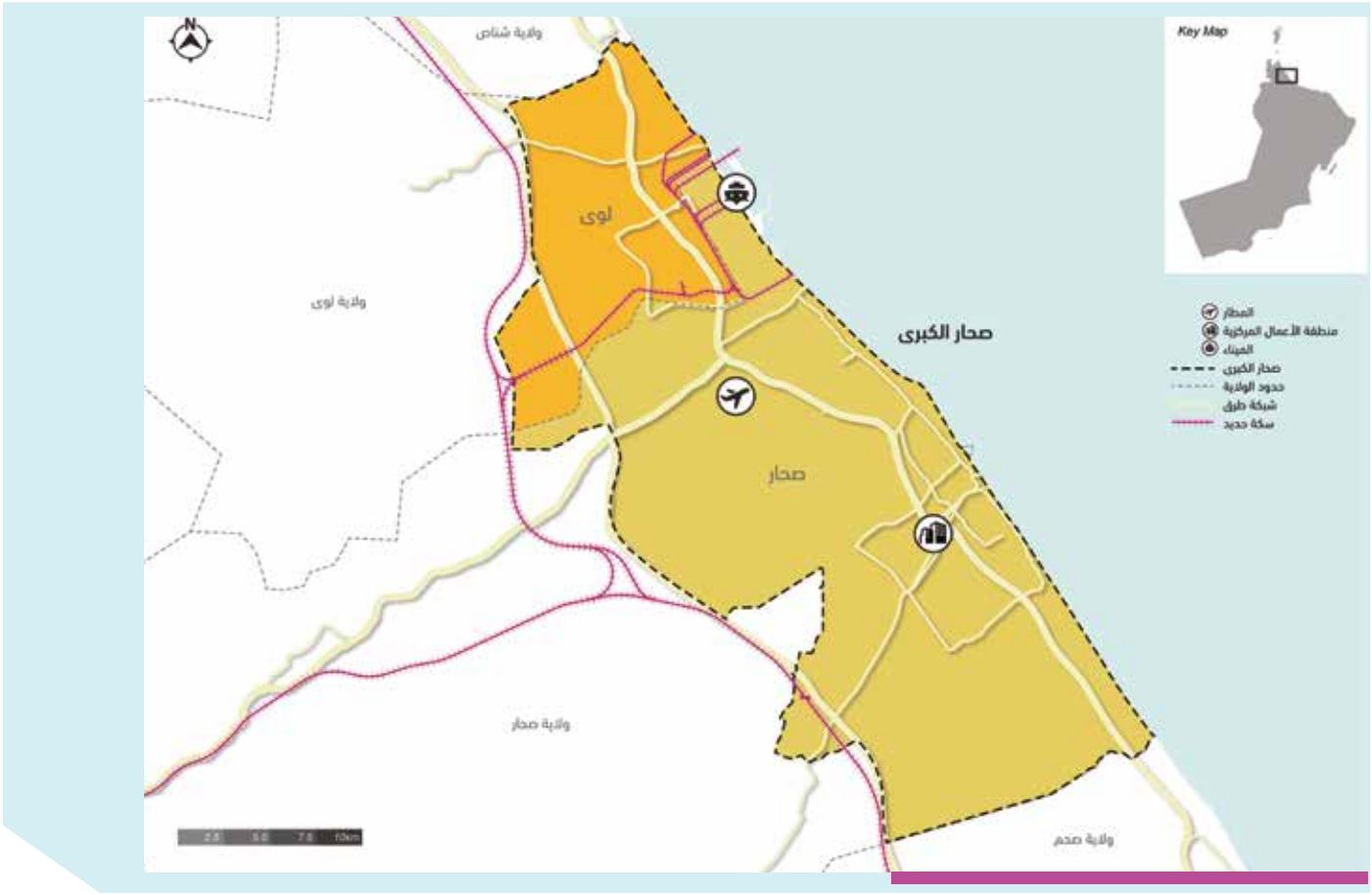

صحار الكبرى

تصبح صحار الكبرى بتكاملها مع لوى المحرك الرئيسي للنمو في المحافظة، مع التركيز على قطاع الصناعات التحويلية واللوجستيات.

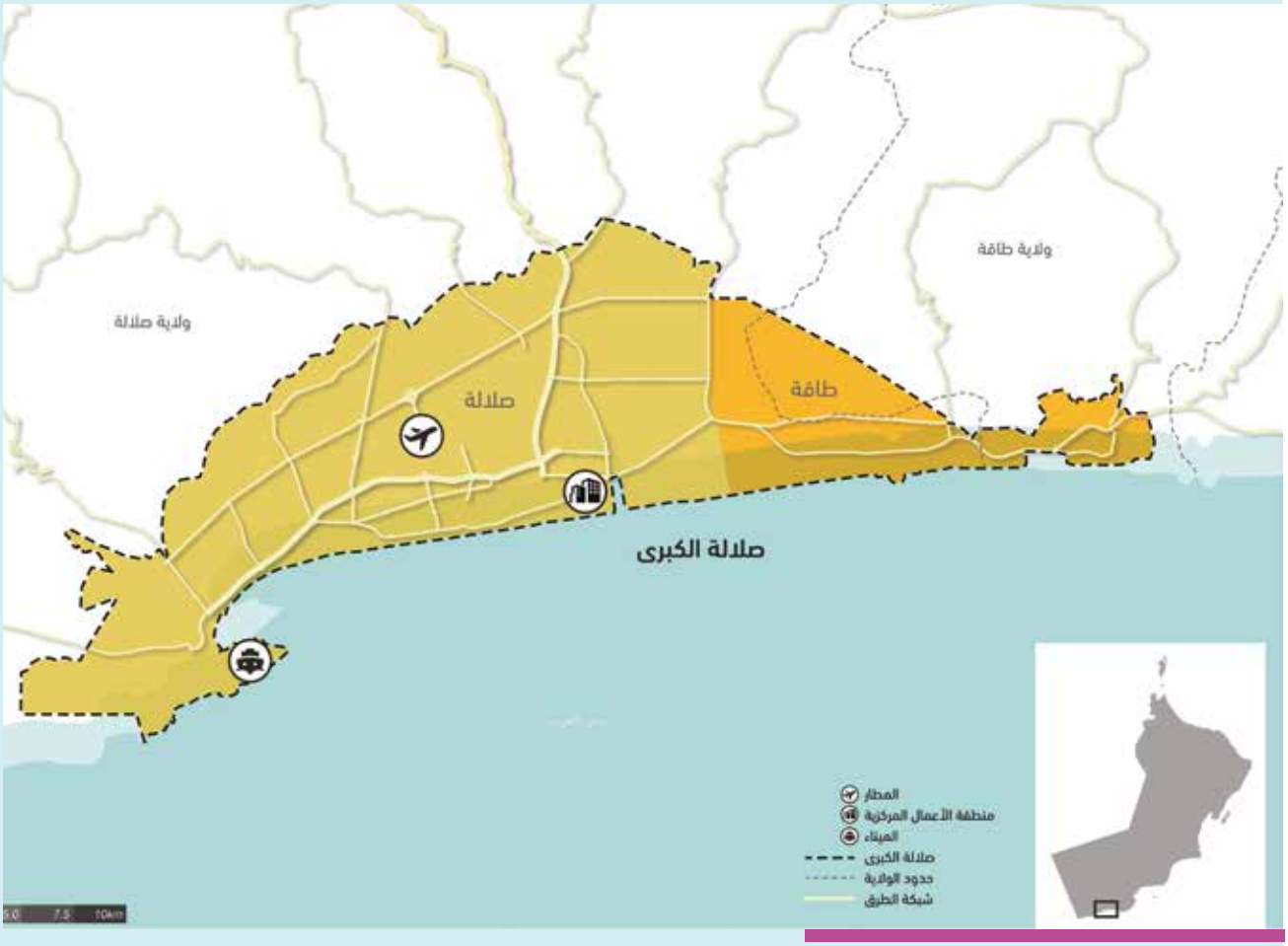

صلالة الكبرى

تصبح صلالة الكبرى بتكاملها مع طاقة المحرك الاقتصادي للمحافظة، لا سيما مع وجود الميناء والمطار والمنطقة الحرة وما حولها من أنشطة صناعية ولوجستية.

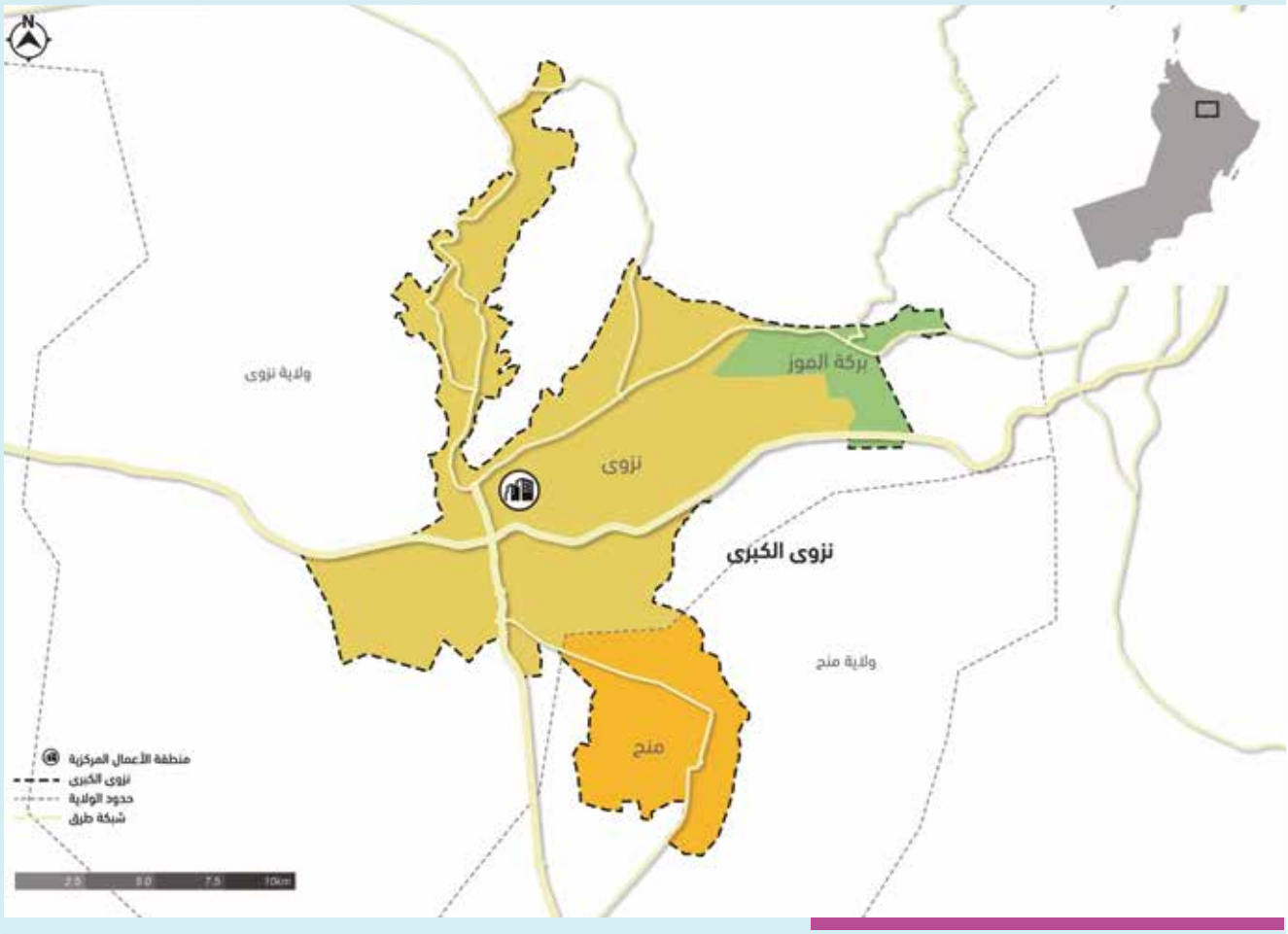

نزوى الكبرى

تركز نزوى الكبرى بتكاملها مع منح على القطاعات الداعمة للابتكار والمعرفة مثل التعليم العالي والبحث والخدمات التجارية والتسويق والتعدين والسياحة (الطبيعية والتراثية).

مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة

تم تطوير المفهوم ضمن مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية كإطار تخطيطي في المقام الأول لتحقيق التوازن بين حماية البيئة من جهة وعملية التنمية والتطوير المتوخاة من جهة أخرى ، ومن ثم تعرّف هذه النطاقات على أنها تصنيف تخطيطي جديد يضمن مستوى أعلى من الحماية للمناطق التي أنتج التفاعل بين الإنسان والطبيعة فيها طابعًا فريدًا على مرّ الزمن، ما أكسبها قيمة أحيائية وبيولوجية وطبيعية و تراثية ثقافية كبيرة .ولا يشكّل تصنيف منطقة ما على أنها منطقة تخطيط ذات طبيعة خاصة عائقًا أمام المشاريع التنموية، إلا أنه يفرض إطار عمل دقيق لتوجيه أعمال التنمية، بهدف ضمان حماية الموارد الطبيعية الفريدة الموجودة ضمن حدود المنطقة بالشكل المناسب – في الوقت الحاضر ومن أجل حفظها للأجيال المقبلة. ترمي هذه النطاقات إلى المواءمة بين متطلبات التنمية والأنشطة المختلفة وبين متطلبات الحفاظ على المقومات البيئية ، حيث تم تحديد العديد من المناطق البيئية والتراثية المتنوعة الحساسة وذات الأهمية الكبيرة ، الأمر الذي يجعل التخطيط لمختلف أنشطة التنمية في هذه النطاقات تأخذ الاعتبارات البيئية ولا تكون على حسابها، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن المنشود والتنمية المستدامة التي لا تركز على جانب بعينه على حساب الجوانب الأخرى ، كذلك تؤدي هذه النطاقات أدواراً مهمة لا تقتصر على الجانب البيئي والتراثي، حيث تلعب دوراً إيجابياً في التنمية الاقتصادية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والتراثية، بحيث تشكل مصدر فخر وتميز وإفادة للاقتصاد المحلي ومن ثم للتنمية في البلاد وذلك بتوجيه الاستثمار بما يضمن الاستخدام المستدام للموارد.

مناطق التخطيط البرية ذات الطبيعة الخاصة

مناطق التخطيط الساحلية ذات الطبيعة الخاصة

الأمن الغذائي من خلال التوسع الزراعي

بالتركيز في مناطق النجد في ظفار، والمسرات في الظاهرة، وسهل الباطنة (بعيداً عن الساحل) كمساهم رئيسي في الأمن الغذائي، مع الأخذ في الاعتبار أهمية الإدارة المستدامة للموارد المائية المحدودة، واستغلال الموارد المائية غير التقليدية، واستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة، بحيث يكون الإنتاج على نطاق تجاري يبرر قيام مراكز للصناعات المرتبطة بها ومختلف الخدمات اللوجستية اللازمة، وكذلك بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

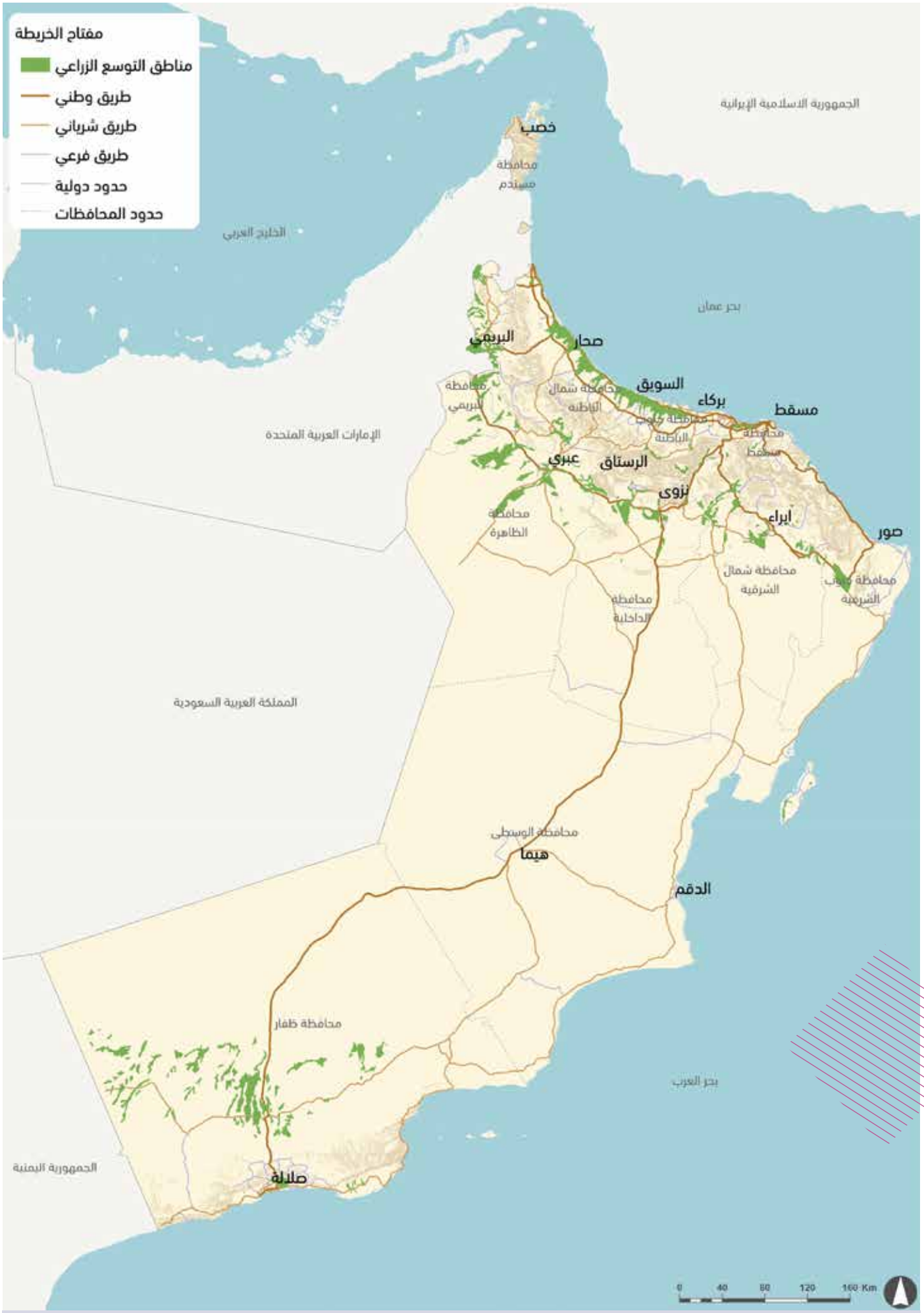

المناطق الصالحة للزراعة في السلطنة

منظومة النقل

تطوير منظومة نقل تتميز بالكفاءة والفاعلية والتطور التقني لتوفير خدمات نقل ذات جودة وسلامة عالية تحافظ على البيئة وتساهم في التنمية الاقتصادية والأجتماعية حيث سترتبط البوابات الاقتصادية بين مسقط وصحار بقطارات لنقل الركاب على امتداد محافظتي الباطنة، فضلاً عن إنشاء سكة حديد للشحن تربط صحار بمدينة خزائن الاقتصادية والتي ستساهم في تطوير القطاع اللوجستي في السلطنة. ويتم تطوير شبكة النقل العام داخل المدن الرئيسة مثل المترو في مسقط ، وأنظمة النقل بالحافلات السريعة في المدن الرئيسة الأخرى، بالإضافة إلى دعم الاستثمار في تحسين شبكة النقل العام داخل المحافظات وفيما بينها.

يتم كذلك تعزيز التنمية العمرانية المركزة حول محطات النقل في المدن الرئيسية والتي تساهم في تحقيق الاستدامة وبناء مجتمعات أكثر جاذبية من خلال زيادة الكثافة السكانية والخدمات حول محطات النقل داخل المدن الحضرية والرئيسية، حيث ستوفر مزيجاً متقارباً من فرص العمل والسكن والترفيه في بيئات حضرية جذابة تتميز بسهولة الوصول إلى جميع الخدمات وذلك بتوفير مرافق وخدمات للتنقل المستدام كممرات المشاه ومسارات الدراجات حول المحطات الرئيسية للنقل العام مثل المترو في مسقط ،والمسارات المخصصه للحافلات السريعة في المدن الرئيسة مثل مسقط وصلاله والدقم، وتشجيع النقل المشترك، واستخدام المركبات ذاتية التحكم لا سيما مع التوجه نحو المدن الذكية والتحول نحو أنظمة نقل تعتمد على الكهرباء والهيدروجين، وكل ذلك سيؤدي إلى التكامل بين أنظمة النقل العامة والخاصة. حيث أن تطوير المناطق وزيادة الكثافة حولها سيؤدي إلى استمرارية فعالية أنظمة النقل العام.

مقترح ميترو خفيف لنقل الركاب في مسقط - المصدر من مجموعة أسياد

مقترح عمل مسارات للدراجات الهوائية- لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

الطاقة المتجددة

استغلال الطاقة المتجددة: سيتم الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة في السلطنة و التقليل من استخدامات الطاقة الأحفورية لإنتاج الطاقة حيث إمكانية الاعتماد على الطاقة المتجددة المتمثلة في: طاقة الرياح وطاقة الشمس والطاقة التحويليه للنفايات الصلبة بنسبة تصل إلى 62% بحلول 2040.

تم تحديد المواقع التي يمكن استغلالها لإنتاج الطاقة المتجددة حيث تعد محافظتي الوسطى وظفار المركز الرئيسي لإنتاج الطاقة المتجددة وذلك لتوفر المساحات المناسبة وكمية الإشعاعات الشمسية العالية وتوافر الرياح النشطة ، واستناداً على هذه النتائج أكدت الاستراتيجية على أهمية الربط الكهربائى بين شمال وجنوب السلطنة لربط مصادر الطاقة المتجددة بشبكة كهرباء عالية الجودة تعمل كحلقة وصل بين مناطق الإنتاج والاستهلاك في السلطنة.

مع الأخذ في الاعتبار إمكانية إنتاج وقود الهيدروجين النظيف في محافظتي الوسطى وظفار باستخدام الطاقة المتجددة الذي يتجه العالم لاستخدامه لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.

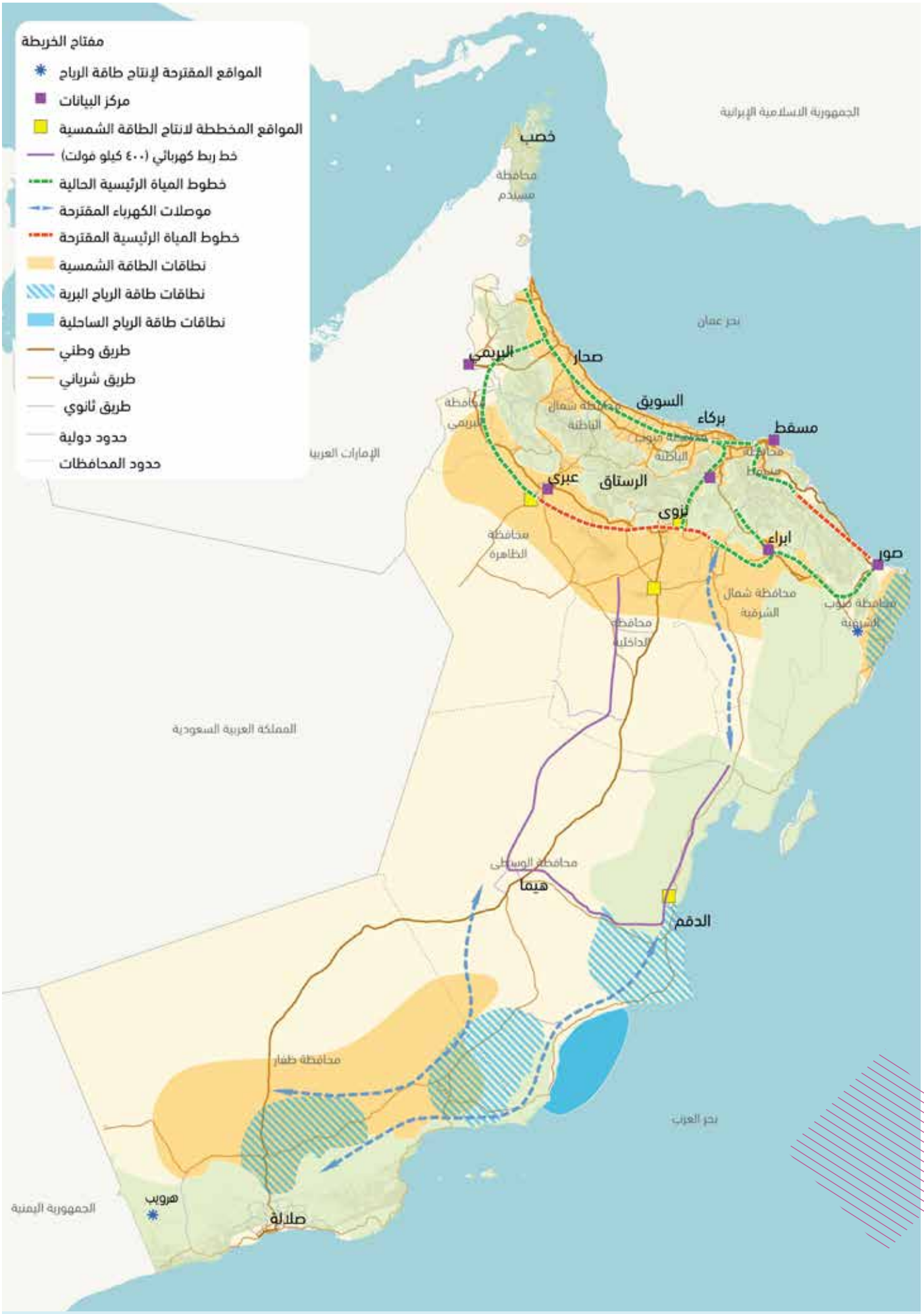

مشاريع البنى الأساسية الوطنية والطاقة المتجددة

المدن الذكية

إن التوسع الحضري المستمر لسكان السلطنة وتطور المراكز الحضرية الرئيسية يوفر الأساس لفرص اقتصادية جديدة مهمة وهذا يستدعي الحاجة إلى تطويرها بطريقة أكثر استدامة ومرونة كمدن ذكية، ويحتاج التطوير الجديد إلى دمج مجموعة من المبادئ والمفاهيم الذكية في مقترحات التخطيط والتطوير الوطنية والمحلية لإنشاء مجتمعات جاذبة للعيش، حيث يتم إعطاء الأولوية للسكن الجيد والنقل المستدام (الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، ومرافق المجتمع التي يمكن الوصول إليها والمساحات المفتوحة والبنية الأساسية الفعالة والمبتكرة (التقنيات الذكية لقياس المياه والطاقة والألواح الشمسية ... إلخ)، فضلاً عن إيجاد الحلول الذكية للتخفيف من أو التكيف مع آثار تغير المناخ لتجاوز المخاطر الطبيعية المحتملة (كاميرات الفيديو، ومقاييس الطقس، وشاشات جودة الهواء، وعدادات المركبات ..إلخ).

سياسات التخطيط العمراني والغايات المنشودة

تلعب التنمية العمرانية دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تمثل الاستراتيجية العمرانية إطاراً لتحقيق التوازن بين الأبعاد المختلفة للاستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذا انعكست أهداف الاستدامة في الاستراتيجية بشكل عام، وفي حجم ومواقع التنمية المقترحة، وكذلك في السياسات التي تضمنتها والتي تعد نتاجاً لمختلف المباديء والقيم والموجهات والمدخلات التي استندت عليها الاستراتيجية العمرانية.

وتدور حول تطوير مجتمعات حيوية مرنة وصامدة بأماكنها وأناسها في مختلف أنحاء السلطنة، وتحقيق نمو اقتصادي قوي يرتكز حول استغلال الإمكانات التنافسية لكل إقليم، وحماية وتعزيز الموارد البيئية، ومواجهة التغيرات المناخية، والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية، وتدور حول أنماط نقل مستدام تقلل من الاعتماد على المركبات الخاصة، لذا يبدو جلياً اهتمام الاستراتيجية العمرانية بتحقيق استدامة التنمية من خلال السياسات العمرانية بشكل عام، وباستحداث سياسات تتعلق بالاستدامة والتغير المناخي بشكل خاص بحيث تتكامل مع توجه السياسات الأخرى ضمن الإطار الوطني للسياسات العمرانية.

تم تحديد الإطار الوطني للسياسات العمرانية الذي يعد الموجِّه الأساسي لتنفيذ استراتيجية التنمية العمرانية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات في المرحلة القادمة، وهو يشمل سبعاً وخمسين (57) سياسة ، حيث تم تصنيف وتوزيع السياسات على سبعة محاور تعكس الأهداف الاستراتيجية المذكورة آنفاً، وتعتبر تلك السياسات حزمة متكاملة لتحقيق رؤية وأهداف الاستراتيجية العمرانية.

الجدير بالذكر إن إعداد كل سياسة قد توخى إعطاء الخلفية والمبرر لها مع إعداد ورقة موحدة لكل منها تضمنت ملخصاً يشتمل على العناصر التالية الموضحة في الشكل أدناه:

رمز السياسة	عنوان السياسة
خلفية عن السياسة	
توجه السياسة	
الارتباط بأهداف التنمية المستدامة 2030	الارتباط مع رؤية 2040 / الارتباط بالسياسات الأخرى للاستراتيجية العمرانية
مؤشرات الأداء	وحدة القياس / سنة الأساس / الغاية المنشودة
الإجراءات المطلوبة	
النتائج المتوقعة	
الجهات الرئيسية المعنية	
الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ السياسة	

اسمارة سياسات التخطيط العمراني

الاستدامة والاستجابة لتغير المناخ

SU1 التنمية المستدامة

تهدف التنمية العمرانية في السلطنة الى التقليل من الآثار السلبية و تعظيم الفوائد وخلق فرص لتحقيق المكاسب في الاستدامة بأبعادها: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

SU2 تقييم الاستدامة

يتم إخضاع كافة الاستراتيجيات والخطط والمشاريع الوطنية – إلى دراسات لتقييم التأثير على الاستدامة بأبعادها المختلفة: البيئة، النقل، الصحة، الإنسان، الاقتصاد والمجتمع ...إلخ)، وهو ما سيساهم في وضع إطار للمشاريع والأنشطة المستقبلية وتسهيل اعتمادها من قبل مختلف المؤسسات سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المحلي.

CC1 التخفيف من آثار تغير المناخ

تسعى حكومة السلطنة للتحول من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى مجتمع يعتمد على الطاقة المتجددة كمصدر رئيسي للطاقة في السلطنة.

CC2 التكيف مع تغير المناخ

يتم تضمين إجراءات التكيف مع تغير المناخ في مختلف مجالات التنمية مثل المناطق المعرضة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر.

CC2 التخطيط المرن المستجيب للتغيرات المناخية

اعتماد منهج التخطيط المرن لضمان قابلية التعامل مع المتغيرات والمخاطر الراهنة والمستقبلية من خلال عملية المراقبة المستمرة وتنفيذ إجراءات التكيف التي من شأنها أن تساهم في تعزيز التنمية المستدامة.

الغايات المنشودة من سياسات (الاستدامة و الاستجابه لتغير المناخ)

62%

نسبة استخدام الطاقة غير المعتمدة على الوقود الإحفوري

تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية

SD1 التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية

تعمل الحكومة على تطبيق نظام تسلسل هرمي للتجمعات السكانية بالسلطنة لتحديد الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للتجمعات السكانية، وتوجيه النمو المستقبلي واستثمارات القطاعين الحكومي والخاص من أجل ضمان فرص اقتصادية مناسبة ومتوفرة للجميع، والاحتياجات اللازمة من الأراضي للتنمية المستقبلية بالإضافة إلى ضمان توفير المرافق والخدمات الاجتماعية اللازمة في مواقعها المناسبة ضمن التسلسل الهرمي.

SD2 احتواء النمو الحضري

تسعى الحكومة الى ضمان وضع حدود لضبط التمدد العشوائي للتجمعات السكانية، وذلك لتعزيز الكثافة السكانية في المناطق الحضرية، وهو ما من شأنه أن يضمن الاستخدام الأمثل للأراضي ويساهم بشكل كبير في الحد من التمدد الحضري.

SD3 مقابلة متطلبات التنمية المستقبلية

تعمل الحكومة على ضمان تخصيص الأراضي الكافية لاستيعاب الطلب المستقبلي المتوقع والناجم عن النمو الاقتصادي والسكاني، كما سيتم إعطاء الأولوية لتنمية الفراغات العمرانية والمواقع المتدهورة ضمن المناطق الحضرية، أما في حالة التوسع العمراني في الأراضي الجديدة ينبغي الأخذ بمبادىء التخطيط القائمة على كفاءة الكثافة السكانية مما يسهل من توفير مختلف المرافق المجتمعية.

SD4 تعزيز عمليات التحول الحضري

تحفيز إقامة مشاريع لتطوير الأحياء المتهالكة في المناطق الحضرية القائمة عن طريق عمليات التجديد، وإعادة التطوير والتحسين بحيث يتم تنمية هذه المناطق لخلق مجتمعات جاذبة تحتوي علي خدمات ومرافق عالية الجودة تتوفر فيها الأماكن العامة وتضم أنشطة متعددة الاستخدامات كالخدمات التجارية والترفيهية والسكنية.

SD5 مدن ذكية وجاذبة للعيش

إدراج مبادئ ومفاهيم المدن الذكية في عمليات التخطيط والتنمية من خلال تطويع التكنولوجيا المتقدمة لتوفير مرافق وبنى أساسية تتسم بالكفاءة والابتكار وتوفر حلولاً ذكية لمعالجة التحديات التي تواجهها المدن بحيث تساهم في بناء تجمعات سكانية جاذبة للعيش .

SD6 توجيه التنمية حول محطات النقل العام الرئيسة

تحفيز التنمية العمرانية المركزة حول محطات النقل في المدن الرئيسية بتنمية مناطق جديدة أو في المناطق التي تخضع للتحول الحضري وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص، بهدف إنشاء مناطق ذات كثافة عالية ومتعددة الاستخدامات على مقربة من خطوط ومراكز النقل العام الرئيسية، بما يشجع على التنقل مشياً أو بالدراجات الهوائية عبر تخصيص مساحات مترابطة وسهلة الوصول.

SD7 توفير المرافق المجتمعية لبناء مجتمعات سكانية متماسكة

يتم توفير المرافق الأساسية بناءً على نظام التسلسل الهرمي الذي يضمن توفير جميع المرافق والخدمات المجتمعية اللازمة لتسهيل الحياة اليومية للسكان طبقا للمعايير الوطنية في مجال تخطيط المرافق المجتمعية للوفاء بالمتطلبات الخاصة بكل منطقة.

SD8 تعزيز المجتمعات الريفية

يتم تعزيز المجتمعات الريفية من خلال اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات التي تضمن توفير فرص العمل والأنشطة المناسبة لكل منطقة ريفية وتوفير السكن اللائق والمرافق الأساسية اللازمة لضمان استمراريتها وحيويتها، وفي كل الحالات ينبغي أن تتماشى التنمية مع الخصائص البيئية والثقافية المميزة لهذه المناطق.

SD9 تعزيز التماسك الاجتماعي والحفاظ على الهوية العمانية

يتم الحفاظ على التراث والقيم والتقاليد العمانية وتعزيزها من خلال اعتماد سياسات التخطيط العمراني الموجه لإنشاء مجتمعات متماسكة وتعزيزها، وتوفير مساحات مشتركة لتعزيز تماسك هذه المجتمعات، فضلاً عن تبني المشاركة المجتمعية في عملية التخطيط لخلق الشعور بالانتماء والمسؤولية لدى المجتمعات المحلية لتنفيذ الخطط.

SD10 ضبط التنمية في المناطق غير الملائمة

ضبط التنمية في المواقع غير الملائمة والمعرضة للمخاطر وذلك بتنفيذ إرشادات ومعايير التخطيط في المناطق الحضرية والريفية، الأمر الذي يدعم إقامة تجمعات سكانية آمنة ومستدامة.

SD11 مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة

مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة هو تصنيف تخطيطي «جديد» يضمن مستوىً أعلىً من الحماية للمناطق التي أنتج التفاعل بين الإنسان والطبيعة فيها طابعاً فريداً، مما أكسبها قيمة بيئية وبيولوجية وثقافية وطبيعية كبيرة، ولا يشكل تصنيف منطقة ما على أنها منطقة تخطيط ذات طبيعة خاصة عائقاً أمام المشاريع التنموية، إلا أنه يفرض إطار عمل أكثر صرامة لتوجيه أعمال التنمية وخاصة بالنسبة للمنشآت المقامة في تلك المناطق، بهدف ضمان حماية الطابع الفريد الموجود ضمن حدود المنطقة بالشكل المناسب.

SD12

بيئة عمرانية خضراء مستدامة

تتبنى الحكومة مجموعة من الأدوات والإجراءات لتعزيز الاستدامة في البنية العمرانية للتخفيف من الانبعاثات الغازية و تعزيز الصمود أمام ارتفاع درجات الحرارة والفيضانات والكوارث الطبيعية، وعبر توفير المساحات المفتوحة لأغراض الترفيه وتعزيز الطبيعة في المناطق الحضرية وكذلك تعزيز صحة المجتمع، ويتم ذلك من خلال تطبيق كود البناء للمباني أو تطوير نظام الاستدامة للبنى الأساسية، وكذلك من خلال الالتزام بمعايير وأسس التخطيط في الاستراتيجية العمرانية التي تضمن بنية عمرانية خضراء.

الغايات المنشودة من سياسات (تحقيق التنمية العمرانية الاستراتيجية)

73,544 ألف كم^2

مساحة مناطق التخطيط البرية ذات الطبيعة الخاصة إلى إجمالي مساحة السلطنة

5

عدد مناطق التخطيط البرية ذات الطبيعة الخاصة

911,400 وحدة سكنية

مجموع عدد الوحدات السكنية الإضافية

18,677 هكتار

مساحات مناطق التحول الحضري

تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار

GP1 تحديد نطاقات متخصصة للأعمال والتوظيف

تعمل الحكومة على توفير العديد من المواقع الاقتصادية المتنوعة التي من شأنها أن تخدم القطاعات الاقتصادية المستهدفة، وتدعم النمو والتنويع الاقتصادية وتعزز ثقة رواد الأعمال وتجذب الاستثمارات إلى السلطنة، لتلبية متطلبات النمو الاقتصادي ، وفي نفس الوقت توفر المرونة والخيارات للقطاع الخاص والباحثين عن عمل.

GP2 تخصيص مناطق للأنشطة الاقتصادية

يتم تحديد مثل هذه المناطق المتخصصة لتحسين القدرة التنافسية للسلطنة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز الأنشطة التجارية من حيث الكم والانتشار العالمي، ويتم تطوير بعض السياسات الخاصة لهذه المناطق لضمان جذب الأنشطة الاقتصادية المستهدفة وتسهيل الحركة التجارية.

GP3 تطوير بيئة الأعمال لتعزيز القدرة التنافسية

تقدم الحكومة مجموعة من السياسات الاقتصادية الهادفة لتحسين الأداء الاقتصادي من خلال زيادة كفاءة بيئة الأعمال، كما تشجع الحكومة على تكوين تجمعات الأعمال وتضطلع بدور رئيسي في تسهيل التعاون بين الجهات الفاعلة من القطاعين الحكومي والخاص في البوابات الاقتصادية والمراكز الوطنية والإقليمية لخدمة تجمعات الأعمال القائمة والناشئة.

GP4 تعزيز مصادر التمويل

تعد الحكومة إطارا للسياسة العامة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في تطوير المناطق والمشاريع الاستراتيجية. وهذا يستدعي تحديد هذه المناطق وأوجه تطويرها وكذلك المشاريع الوطنية والإقليمية وتسويقها لتحقيق أقصى قدر من فرص الحصول على التمويل الخاص.

الغايات المنشودة من سياسات (تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار)

2%-3% نسبة نمو إنتاجية العامل	**83%** نسبة العمالة الماهرة في القطاع الخاص	**8** عدد مراكز الابتكار التجاري	**4** عدد مناطق التصنيع الغذائي
10% مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الإجمالي	**7** عدد المناطق الحرة	**5** عدد مناطق الأعمال المركزية	**16** عدد المناطق الصناعية

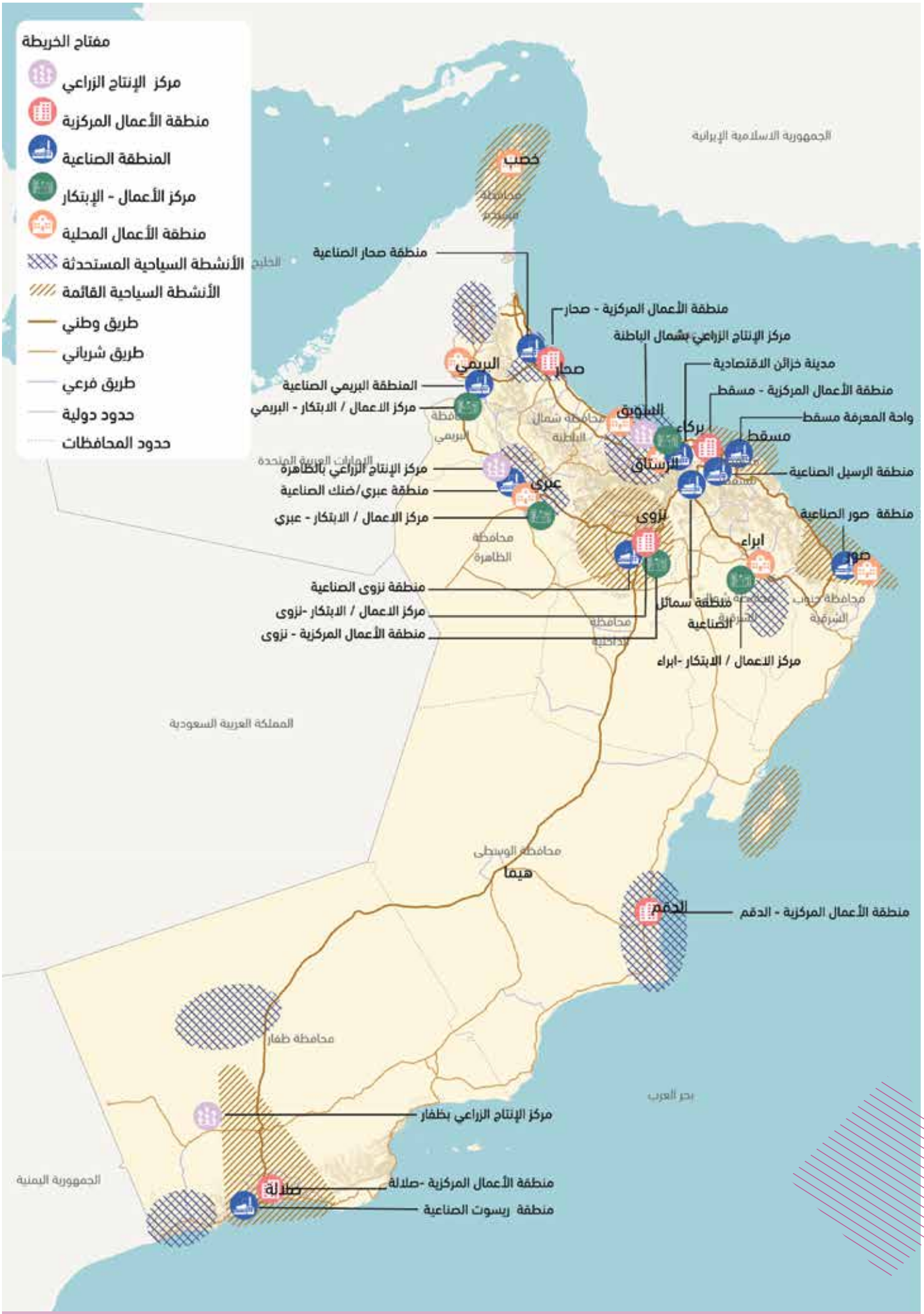

مناطق الأنشطة الاقتصادية ومراكز توفر فرص العمل

إدارة البيئة: التراث الطبيعي والثقافي

TE1 شبكة متكاملة لحماية التنوع البيولوجي والجيولوجي والمناظر الطبيعية

اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الإدارة المستدامة للتراث الطبيعي الثري والمتنوع للبلاد بما يعود بالنفع على السلطنة وللوفاء بالتزاماتها تجاه الاتفاقيات الدولية من خلال إنشاء شبكة من مناطق صون الطبيعة بالتعاون مع المجتمعات المحلية، وتوفير البنية الاساسية والكوادر اللازمة للمشروع، وسيتم اتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على التراث الطبيعي خارج المناطق المحمية.

TE2 الوضع البيئي - الرصد وإعداد التقارير

أهمية الاحاطة بالوضع البيئي في السلطنة من أجل ضمان صحة المجتمع والبيئة، وهو ما يتطلب اتخاذ عدة خطوات لتعزيز عمليات جمع وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بمجموعة واسعة من المؤشرات البيئية لتحديد حالة البيئة على المستوى الوطني والاقليمي، ويتم الاعتماد على هذا النهج لتطوير استراتيجيات الإدارة البيئية وخطط العمل الواجب تنفيذها من قبل مختلف الهيئات مع تطبيق مبدأ « المتسبب في التلوث يدفع»..

TE3 تحسين جودة الهواء وإدارة الضوضاء

يعمل كل من القطاعين الحكومي والخاص على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين نوعية الهواء وحماية الأفراد والنظم الإيكولوجية الحساسة من التعرض لمستويات غير مقبولة من تلوث الهواء والضوضاء في المناطق الحضرية والريفية.

CE1 إدارة المناطق الساحلية

تطوير خطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بما يعمل على تحديد الاستخدام الأمثل للأراضي في هذه المناطق وبما يحقق المصلحة الوطنية.

CE2 مناطق التخطيط الساحلية ذات الطبيعة الخاصة

مناطق التخطيط الساحلية ذات الطبيعة الخاصة هي تصنيف تخطيطي جديد يضمن حماية المناطق الساحلية التي تضم خصائص مميزة تجمع أهم الموارد الإيكولوجية والجيولوجية والثقافية والمناظر الطبيعية والقيمة الاقتصادية، ويتم تخطيط وإدارة هذه المناطق مع مثيلاتها البرية (كما هو موضح في SD11) ، وكجانب متكامل مع إدارة المناطق الساحلية(CE1) يتم من خلاله تطوير إطار عمل أكثر صرامة لتوجيه التنمية وضمان حسن إدارة الموارد الفريدة للأجيال الحالية والمستقبلية.

CE3 التخطيط المكاني البحري

ستعمل السلطنة على بلورة رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق مدعومة بخطة مكانية بحرية وبالترتيبات المؤسسية المناسبة والموارد البشرية المؤهلة والخبرات والموارد المالية اللازمة لتقييم مواردها الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للسلطنة .

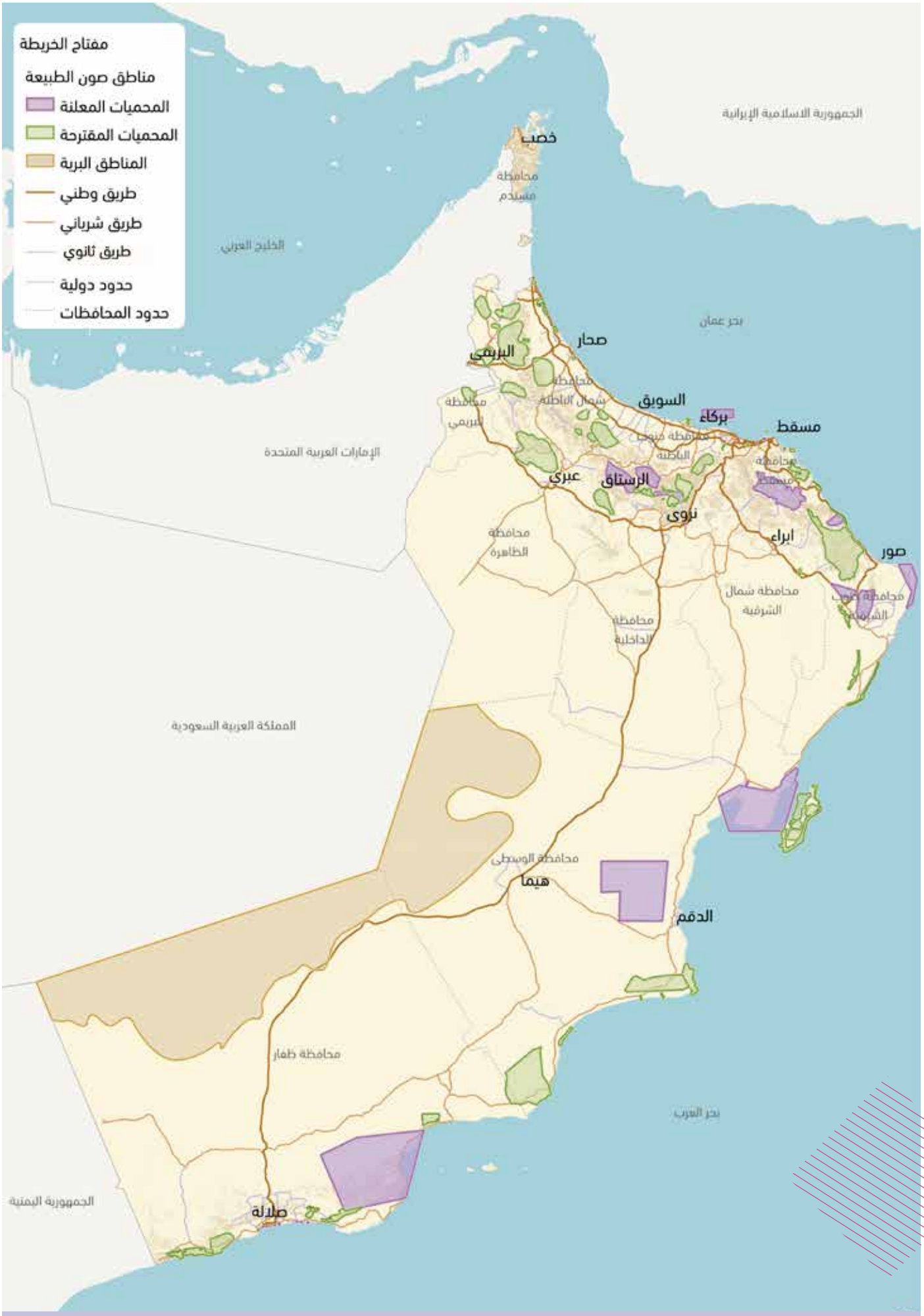

المناطق البيئية ذات الأهمية ومناطق صون الطبيعة المعلنة والمقترحة

CH1 تحديد مناطق حفظ التراث الثقافي

تسعى الحكومة إلى حماية وتثمين أصول التراث الثقافي في «مناطق حماية التراث الثقافي» بما يتماشى مع متطلبات التخطيط العمراني والاجتماعي والاقتصادي المستدام والى صياغة إطار تنظيمي لحمايتها وترميمها.

CH2 تعزيز مواقع التراث العالمي المدرجة ضمن قائمة اليونيسكو

تسعى الحكومة إلى الحفاظ على مواقع التراث العالمي لفائدة الأجيال القادمة،وضمان الحفاظ على جميع مواقع التراث العالمي وإدارتها بشكل مناسب من خلال صياغة لوائح خاصة بالحفاظ على هذه المواقع والمبادئ التوجيهية الخاصة بالإطار التنظيمي لحفظ التراث.

CH3 الحفاظ على التكامل بين المناظر المتنوعة الثقافية والطبيعية

تسعى الحكومة الى حماية وتثمين التكامل بين المناظر الطبيعية و الثقافية التي تعتبر وليدة التفاعل بين الانسان والطبيعة المحيطة به، وذلك عن طريق صياغة اللوائح الكفيلة بحمايتها كمجموعة فرعية ضمن الإطار التنظيمي لمناطق حماية التراث الثقافي.

CH4 تحديد المباني التاريخية والحفاظ عليها

تعمل الحكومة على تطوير نظام شامل لتوثيق وتصنيف أصول المباني التراثية حيث يعتبر متطلب استباقي لتوجيه إجراءات الحماية المطلوبة وتحديد إمكانيات إعادة استثمارها وإدارتها.

CH5 الحفاظ على التقاليد الإجتماعية والثقافية العمانية

تعمل الحكومة على حماية القيم الثقافية العمانية والتعريف بها وتعزيز التماسك الاجتماعي والحفاظ على الهوية العمانية من خلال إدماجها في عمليات التنمية العمرانية على اختلاف مستوياتها.

الغايات المنشودة من (سياسات إدارة البيئة: الطبيعية و التراثية

4
عدد خطط عمل تنفيذ استراتيجية إدارة البيئة

56
عدد مناطق حفظ التراث الثقافي التي تتوفر لها خطة إدارة

46
عدد المناطق الجديدة لصون الطبيعة مع خطط الإدارة الخاصة بها

5
عدد مناطق التخطيط الساحلية ذات الطبيعة الخاصة

مواقع التراث العالمي المعتمدة والمقترحة

إدارة الموارد الطبيعية: الأمن الغذائي والمائي والموارد المعدنية

WR1 رصد ومراقبة استنزاف طبقة المياه الجوفية

تحرص الحكومة على تنفيذ الإطار التنظيمي لإدارة واستخدام المياه الجوفية عبر تطبيق نظام الحصص المائية مع إيلاء الأولوية القصوى للمناطق المستنزفة في السهل الساحلي لمنطقة الباطنة.

WR2 حماية الموارد المائية من التلوث

تقوم الحكومة بإجراء مراجعة شاملة لجودة المياه، وتطوير برنامج وطني متكامل لرصد جودة المياه يشمل متطلبات إعداد التقارير الرسمية.

WR3 تعزيز منظومة جمع وتخزين واستخدام مختلف الموارد المائية

تستمر الحكومة في دعم إنشاء سدود التخزين والتغذية والحماية من الفيضانات وغيرها من طرق حصاد المياه، وتشجيع استخدام المياه الجوفية الضاربة للملوحة ومياه الصرف المعالجة وفائض مياه التحلية والمياه المصاحبة للنفط لاستغلال جميع مصادر المياه المتاحة.

WR4 إدارة المناطق المعرضة لمخاطر السيول والفيضانات في السهول والمناطق الساحلية

تعمل الحكومة على دعم برنامج وطني لتحديث خرائط المناطق المعرضة لخطر الفيضانات، وتحديث معايير التخطيط وتحديد المناطق ذات الخطورة العالية للتقليل من الخسائر في الأرواح والممتلكات في حالة وقوع الكارثة.

FS1 التوسع الزراعي لتعزيز الأمن الغذائي

تعمل الحكومة على تشجيع مبادرات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ودعم استثمار القطاعين في التوسع الزراعي بمنطقتي النجد والمسرات لتعزيز الأمن الغذائي.

FS2 زيادة إنتاجية المزارع القائمة

تواصل الحكومة الاستثمار في دعم البحوث الزراعية وبرامج الدعم القائمة على الحوافز لتحسين الكفاءة الاقتصادية للمزارع القائمة وتعزيز الأمن الغذائي.

FS3 إعادة هيكلة المناطق الزراعية التقليدية وغير المجدية اقتصادياً

تعمل الحكومة على دعم إنشاء وحدات زراعية مجدية اقتصادياً ومواصلة الإنتاج الزراعي في السهل الساحلي لمنطقة الباطنة.

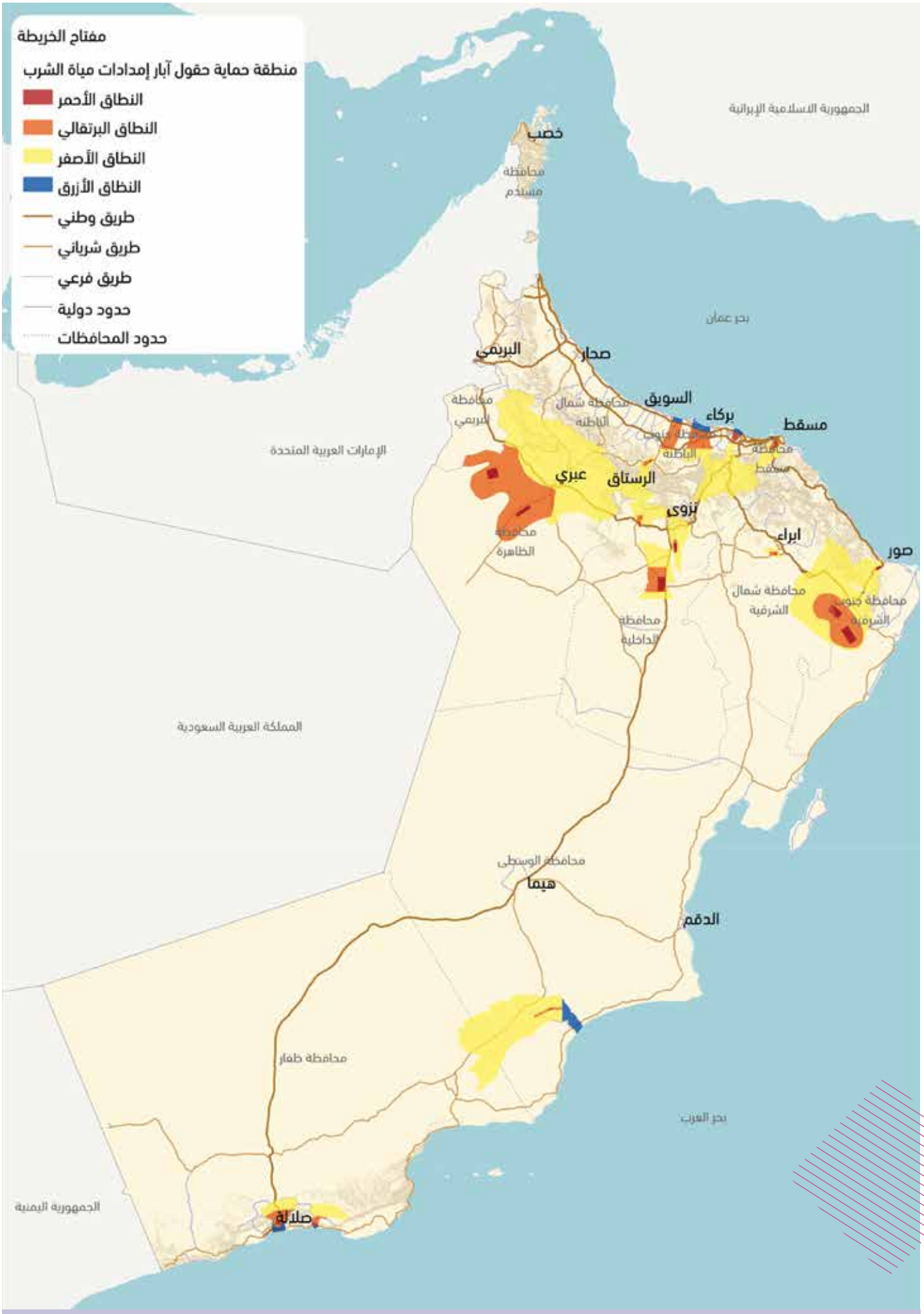

نطاقات حماية حقول آبار إمدادات مياه الشرب

FS4 حماية وإدارة مناطق المراعي

تعمل الحكومة على مواصلة دعم إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان والدواجن لتعزيز الأمن الغذائي، وستحرص على تشجيع إنتاج الأعلاف في منطقة النجد لتخفيف الضغط على المراعي.

FS5 تطوير قطاع الثروة السمكية بمواصفات عالمية

تعمل الحكومة على مواصلة دعم الصيد التقليدي وستحرص في الوقت ذاته على تشجيع بناء أسطول سفن الصيد التجاري ومشاريع الاستزراع السمكي من أجل إنشاء قطاع صيد مربح بمواصفات عالمية.

MM1 التعدين والبيئة المحيطة الطبيعية والاجتماعية

تعمل الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص على تسهيل النمو والتنويع الاقتصادي المستدام لقطاع التعدين في السلطنة مع الحرص على حماية الأفراد والمجتمعات والبيئة وتلبية الطلب المحلي واستثمار الموارد المعدنية العمانية ذات القيمة العالية.

الغايات المنشودة من سياسات (إدارة الموارد الطبيعية)

10%
زيادة إنتاجية المزارع القائمة

1.5%
مساهمة قطاع التعدين في إجمالي الناتج المحلي

1,044 ألف كم²
التوسع في الأراضي لأغراض الزراعة التجارية

220 ألف طن سنويا
الزيادة في الصيد من الاستزراع السمكي

مناطق حماية وادارة المراعي

نظام نقل فعال

TM1 الإدارة الفعالة للسعة الاستيعابية لشبكة الطرق

تعمل الحكومة على دعم بناء وصيانة وتشغيل البنية الأساسية للطرق ما من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي والعدالة الإجتماعية وثقة مؤسسات الأعمال ويجذب الاستثمارات، كما ستتخذ الحكومة الخطوات العملية والتنظيمية المناسبة في مختلف الطرق مثل تقليل الحاجة إلى التنقل لتخفيف وإدارة مستويات حركة المرور الحالية والمستقبلية .

TM2 تعزيز الخدمات والبنية الأساسية اللازمة لسكة الحديد

تعمل الحكومة على تخطيط وتوفير بيئة ملائمة لتمديد وتشغيل شبكة السكك الحديدية وتقديم الخدمات التابعة لها في جميع أنحاء السلطنة، حيثما كان ذلك يدعم التنمية الاقتصادية والإجتماعية ويلبي كافة المعايير الفنية والتخطيطية ويحقق القيمة الاقتصادية، وتتضمن الشبكة سكة الحديد الخاصة بشحن البضائع بالإضافة إلى شبكة سكة الحديد داخل المناطق الحضرية مثل مسقط والمدن الرئيسية الأخرى.

TM3 تحسين جودة النقل العام

تسعى الحكومة الى إعطاء الأولوية لتطوير خدمات نقل عام شاملة وسهلة الوصول وذات جودة عالية وبأسعار معقولة تشكل بديلا حقيقيا للسيارات الخاصة، وتساهم منظومة النقل العام المطورة في خدمة المراكز الحضرية ومناطق التنمية الجديدة فضلاً عن الربط بين المدن، وإلى جانب الحافلات وسيارات الأجرة والنقل المائي، فإن إمكانية إنشاء نظام السكك الحديدية قائمة طالما كانت مبررة لدعم تطوير استخدام الأراضي وتقليل الازدحام وتحقيق القيمة الاقتصادية.

TM4 دعم المطارات والموانئ

يتم تطوير موانئ صلالة وصحار والدقم لتلبية المتطلبات الاقتصادية إلى جانب التحول إلى العبارات الخاصة بالسياحة والركاب في مسقط، وسيتم دعم هذه المواقع وغيرها من الموانئ الأصغر حجما ذات الأهمية الإقليمية من خلال التكامل في سلسلة الإمداد عبر شبكة الطرق وسكة الحديد، كما سيتم تطوير مطار مسقط الدولي ليصبح بوابة طيران دولية وإقليمية مدعوماً بمطار صلالة الدولي كثاني مطار في السلطنة فضلاً عن بقية المطارات الإقليمية الأخرى حسب الحاجة، ويتم في جميع الحالات إعطاء الأولوية لتحسين السعة المتاحة وتوفير منشآت مناولة الركاب والبضائع ذات الكفاءة العالية وخلق بيئة وإطار تجاري داعم فضلاً عن تأمين وصول آمن وفعال، وتتم مراجعة سياسات القطاعين البحري والجوي وتحديثها لمواكبة التكنولوجيات الحديثة على غرار المركبات الجوية بدون طيار وسيارات الأجرة الطائرة والشحن المستقل. .

استراتيجية النقل

TM5 تطوير النقل متعدد الوسائط

تعمل الحكومة على تطوير النقل متعدد الوسائط لنقل الأفراد والبضائع من وإلى السلطنة وداخلها، كما تعمل التقاطعات والممرات على ربط وسائط النقل المختلفة ويتم دعمها بإجراءات تشغيلية فعالة ويتم تصميمها وانشاؤها وإدارتها مثل تنظيم قواعد الدخول والمعلومات وخدمات التسعير وسلسلة الإمداد.

TM6 تعزيز التنقل النشط الصحي والمستدام

تقوم الحكومة بتحديد شبكات البنية الأساسية والخدمات الداعمة وإنشاء الأماكن العامة اللازمة لتحفيز المشي واستخدام الدراجات كطرق تنقل فعالة وآمنة ومستدامة وصحية للرحلات متعددة الأغراض وقصيرة المسافة وللتنزه لمسافات طويلة، سيتم تطوير هذه الشبكات وفقًا لمعايير التصميم التي ستحكم عمليات البناء والتشغيل والصيانة وتنظم التفاعل بين المشاة وراكبي الدراجات ووسائط النقل الأخرى، وستكون تلك الشبكات معزّزة بإدارةٌ للطلب على النقل وآليات الترويج عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إلى جانب تصميم عالمي لتحسين سهولة وصول ذوي الاحتياجات الخاصة.

الغايات المنشودة من سياسات (نظام نقل فعال)

16%
نسبة مستخدمي النقل العام

54%
نسبة إنخفاض وفيات حوادث الطرق

531 ألف راكب يوميا
عدد الركاب يوميا عبر سكة الحديد

23 مليون طن سنويا
حجم شحن البضائع سنويا عبر سكة الحديد

TM7 دعم برنامج الأمان وسلامة التنقل

يتم إيلاء الأولوية القصوى لسلامة وأمن جميع المسافرين عند تصميم وبناء وتشغيل شبكة النقل، كما سيتم توجيه موارد وأنشطة مختلف المؤسسات المعنية بتطوير الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية نحو تحقيق رؤية وأهداف مشتركة للحد من حالات الوفاة والإصابات الخطيرة على شبكة الطرق من خلال تحسين البنية الأساسية وتوعية مستخدمي الطرق وتطبيق لوائح المركبات والمرور، مع الحرص في الوقت ذاته على حماية المسافرين عبر وسائل النقل العام وضمان السلامة في قطاع الشحن.

TM8 استثمار التكنولوجيا الحديثة في تعزيز كفاءة وفاعلية منظومة النقل

تعتمد الحكومة على حلول التنقل الذكية التي تشمل شبكة النقل ومراقبة المركبات والركاب والمعلومات والإدارة، ويركز هذا النهج على البنية الأساسية المترابطة والمركبات الذكية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الخاصة بالركاب فضلاً عن مرافق المراقبة والمعايير والممارسات التشغيلية اللازمة لتعزيز مستوى التكامل والتوافق بين مختلف الأصول والأنظمة. كما تعمل الحكومة على المدى المتوسط على صياغة اللوائح والمعايير والعوامل الممكنة اللازمة لأتمتة وكهربة المركبات وتوفير طرق عبور جديدة ورقمنة خدمات التنقل المشتركة وتشجيع الابتكار دون الإخلال بالسلامة والأمن وتحديد المخاطر غير المتوقعة وضمان التغطية الشاملة.

القطار الإقليمي لنقل الركاب بين مسقط وصحار

مسار القطار الخفيف " المترو" في محافظة مسقط

بنية أساسية فعالة

EN1 تطوير مصادر إنتاج الطاقة المتجددة تتميز بالصمود والمرونة وتنويع مزيج الطاقة

تعمل الحكومة على مشاريع توليد الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة لتحقيق أهداف وتحسين شبكة الربط وتعزيز الاستدامة ، فضلاً عن تنويع مزيج الطاقة لضمان توفير بيئة جاذبة للاستثمارات تعزز من ثقة المستثمرين لتنفيذ المشاريع.

EN2 التكامل بين الشبكات وتحقيق الصمود والمرونة

تلتزم الحكومة بتوفير شبكة الربط البينية الداخلية والخارجية المخطط لها وتخطيط وتطوير مشاريع تخزين الطاقة الكافية لتحقيق أهداف الحفاظ عليها وتحسين مستوى استقرار النظام ومرونته ، وذلك لتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات تعزز ثقة رجال الأعمال وتجذب المستثمرين لتنفيذ المشاريع.

UT1 توفير البنية الأساسية الاستراتيجية لإمدادات المياه

تسعى الحكومة إلى ضمان تطوير البنية الأساسية اللازمة لإمدادات المياه لمواجهة النمو السكاني ودعم المجتمع والاقتصاد العماني على حد سواء، آخذة في الاعتبار مبادئ الاستدامة لضمان المرونة والحد من التأثيرات السلبية على البيئة والمساهمة في الايفاء بإلتزامات السلطنة في مجال التنمية المستدامة وتغير المناخ.

UT2 تعزيز مرونة وصمود شبكات البنية الأساسية الحضرية

تسعى الحكومة إلى ضمان تلبية مختلف خدمات البنية الأساسية الحضرية ، وتوفير خدمات ذات مستوى عالٍ تضمن انتفاع مختلف التجمعات السكانية والصناعات والشركات بالخدمات والمرافق الأساسية، فضلاً عن الربط بموارد الطاقة المتجددة و شبكات التوزيع، كما تتميز بالمرونة والقدرة على مواجهة تغيرات المناخ.

UT3 تطوير نظام متكامل لإدارة النفايات وتعزيز الاقتصاد الدائري

تعمل الحكومة على الالتزام باستراتيجية تهدف مبدئياً إلى نقل النفايات عبر محطات نقل النفايات ومرافق استرداد المواد والمعالجة البيولوجية الميكانيكية، وتحويل النفايات إلى طاقة، ثم التوجه نحو الحد من توليد النفايات عند المصدر واعتماد الاقتصاد الدائري الذي يقلل من استهلاك الموارد المحدودة في الأنشطة الاقتصادية، ويقلل من النفايات في النظام.

UT4 ضمان توفر شبكات الاتصال للجميع

تعمل الحكومة على توسيع نطاق التغطية والسرعة لشبكات الاتصالات وتحفيز الاستثمارات في هذا المجال ، والتحول نحو شبكة الجيل الخامس من خلال تنظيم الترددات وتوسيع نطاق البنية الأساسية لشبكة الألياف البصرية.

UT5 تطوير التقنيات الذكية

تسعى الحكومة إلى ضمان توفير التقنيات الذكية ودعمها في عمليات التنمية العمرانية الحالية والمستقبلية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتقليل الضغط على البنية الأساسية الحالية.

الغايات المنشودة من سياسات (البنية الأساسية)

62%
مساهمة الطاقة المتجددة من اجمالي إنتاج الطاقة

90%
استغلال مياه الصرف الصحي المعالجة

80%
إعادة تدوير النفايات الصلبة

15%
التقليل من مياه الشرب المهدورة

100%
تغطية خدمات الاتصالات والانترنت السريع في المناطق الحضرية

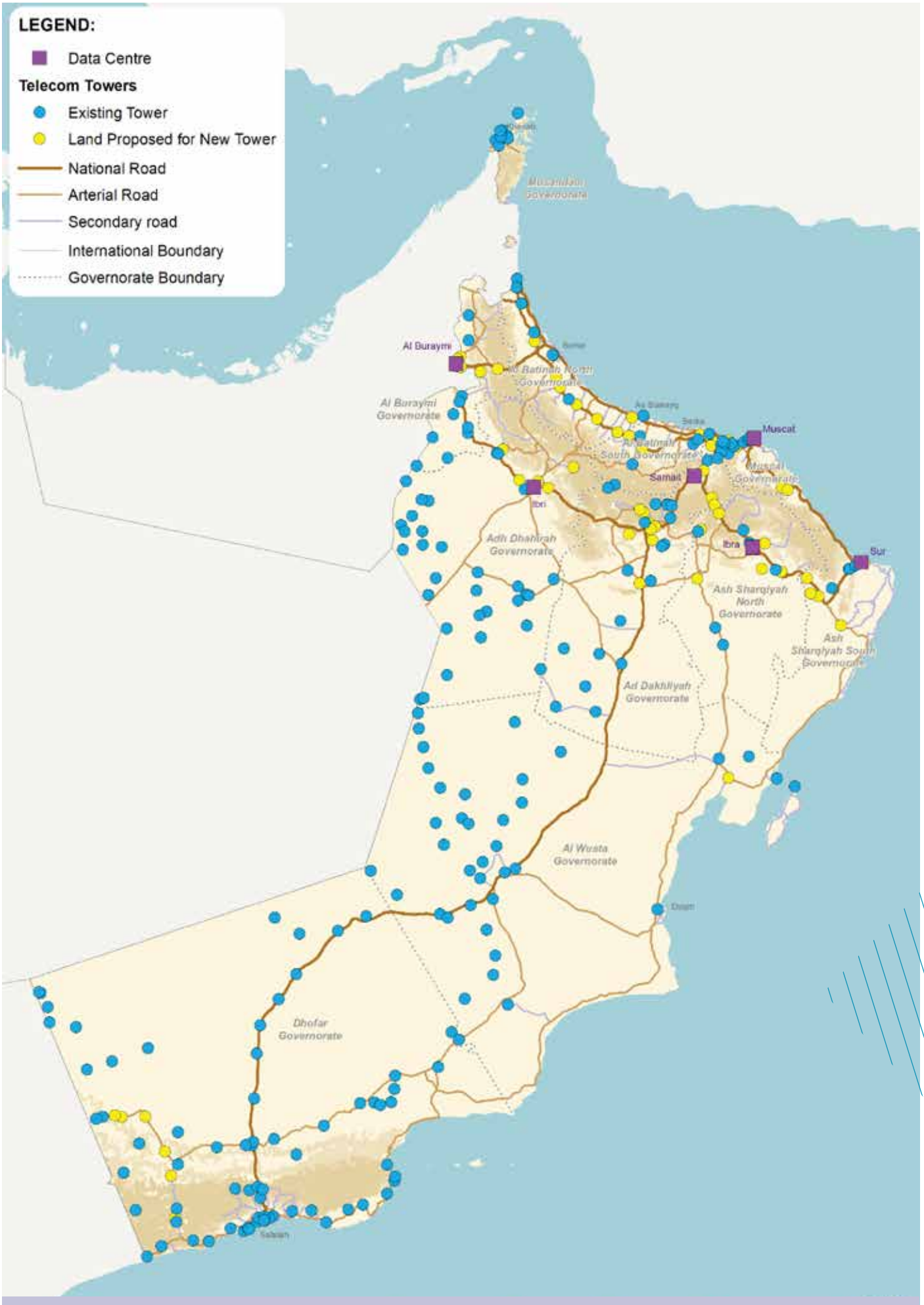

أبراج الاتصالات ومناطق تغطية الاتصالات

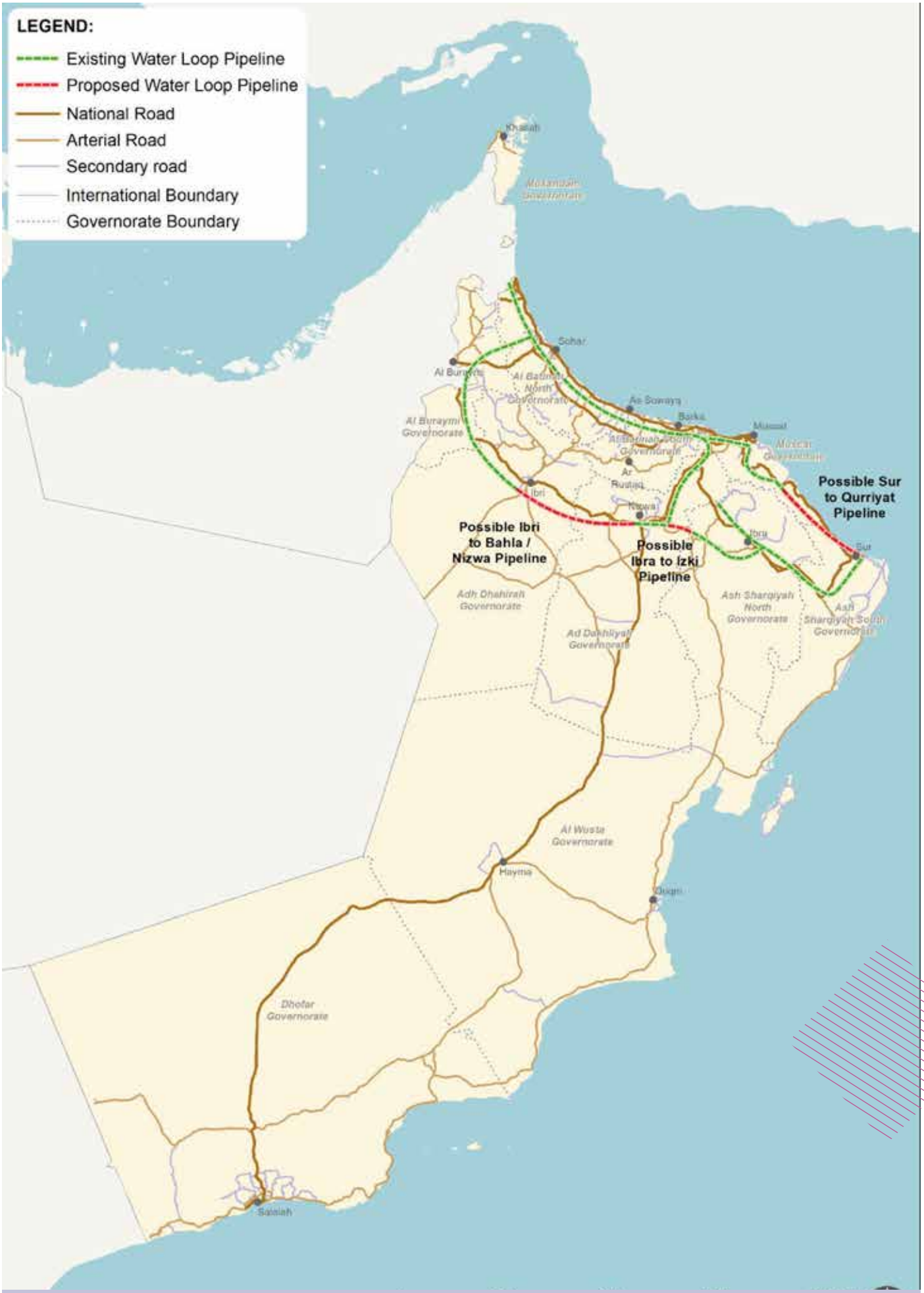

شبكة توفير المياه شمال السلطنة

آليات التنفيذ

تسعى استراتيجية التنمية العمرانية إلى تحقيق تنمية متكاملة متناسقة ومستدامة ، وتشكل نقاط تماس مع مختلف المتطلبات التنموية باعتبارها الانعكاس المكاني لمختلف برامج التنمية من خلال الربط بين الموقع وإمكانياته والاستخدام الأمثل له ، وبالتالي ينعكس ذلك على سرعة وكفاءة استغلال الأرض والتي ستؤتي ثمارها في تحقيق الرخاء للمجتمع. إن السياسات التي تم بلورتها ضمن استراتيجية التنمية العمرانية بشقيها الوطني والإقليمي لا يمكن تنفيذها على أرض الواقع ما لم تُدعَّم بمجموعة من الممكنات لتحقيقها ، كما أنها بمثابة أدوات تساعد عملية المتابعة والتنفيذ والتقييم وتحديث الاستراتيجيات العمرانية من أجل ضمان تحقيق رؤية وأهداف التنمية العمرانية المستدامة.

معايير التخطيط العمراني

تم تطوير معايير تخطيطية حديثة لتوجيه التنمية العمرانية للعقود القادمة بما يضمن تحقيق رؤية وأهداف التنمية المستدامة وتطوير مجتمعات وأماكن ذات جودة عالية، كما تتطلب ترجمة السياسات العمرانية إلى مشاريع إنمائية توفير معايير تخطيطية موحدة توجِّه تنفيذ المخططات، وهي عبارة عن مبادئ وأسس لتوجيه تنفيذ المخططات للمناطق الحضرية والريفية على مختلف مستويات التخطيط العمراني،فضلاً عن الاشتراطات اللازمة لتحديد نوعية الخدمات ومواقعها الملائمة على مستوى التجمعات السكانية واختلاف أحجامها.

وتهدف معايير التخطيط العمراني إلى :

- **توفير أدوات تخطيطية ملائمة لتصنيف وتحديد وتنظيم استخدامات الأراضي وتوفير الأدوات التنظيمية للتطوير المستقبلي .**
- **توجيه وضبط الاستخدامات لضمان الصحة العامة والاستقرار للمقيمين والزوار .**
- **حماية قيمة الممتلكات والأراضي والمناطق البيئية الحساسة بما يضمن جودة الحياة في السلطنة.**
- **تحقيق التوافق وضمان التنسيق بين استخدامات الأراضي.**
- **تنظيم وتحديد ارتفاع وحجم المباني والمنشآت الأخرى.**
- **توفير أسس توجيهية للتصميم المناسب للمشاريع من حيث الحجم والموقع والمظهر العام.**

- تسهيل توفير المرافق والخدمات العامة وضمان سهولة الوصول إليها.
- تعزيز ترابط التجمعات السكانية وسهولة الوصول للنقل العام مع ضمان سهولة الحركة والسلامة والأمان.
- تعزيز ودعم التنمية المستدامة بتوفير المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالاستفادة من أفضل الممارسات العالمية.

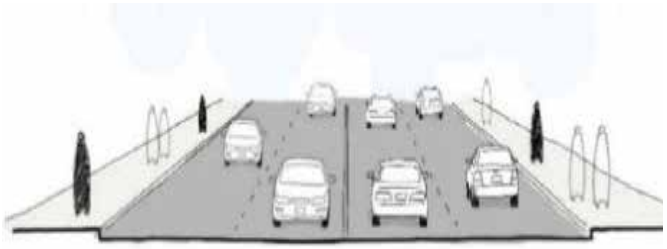

تخطيط حضري موجه للمركبات الخاصة.

تعدد الاستخدامات على الطريق تخطيط متكامل، شامل، مدمج مع البيئة المحيطة.

مثال لأدوات تخطيطية لتحسين حي المعرفة، الخوض السادسة، مسقط
(المصدر: مجموعة مختبر مسقط للتخطيط العمراني)

النموذج الوطني للنقل

يعتبر نموذج النقل من الأدوات المهمة في العملية التخطيطية حيث يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة .

باستحداث أنماط وأنظمة نقل جديدة أو تغيرات في سياسات النقل وذلك بما يتكامل مع خطط استخدامات الأراضي والمشاريع والأنشطة الاقتصادية.

ويتكون النموذج من بيانات شبكة الطرق والبيانات السكانية وبيانات استخدام الأراضي وفقاً لاستبيانات النقل التي تم جمعها من خلال عملية المسح الوطني الشامل، بالإضافة إلى العديد من المقارنات القياسية، ليكون أداة متخصصة مصممة لتقييم مدى الطلب على التنقل وتحليل مستويات الازدحام وزمن الرحلات على الطرق وتقدير انسيابية الحركة المرورية .

كما يمكن من تقدير عدد الركاب لكل من أنماط النقل وبالتالي تقدير وتقييم تدخلات النقل الاستراتيجية المناسبة التي تتوافق مع الخطة العمرانية والتي ستوفر أنظمة نقل فعالة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية والاستدامة.

أهمية استخدام نموذج النقل

- **التخطيط الطويل والقصير المدى فهو أداة لدعيم القرارات المتعلقة بالاستثمار في وسائل النقل وبالتالي المساعدة في إعداد خطط العمل وتحديد أولويات مشاريع الطرق والنقل العام.**
- **تقدير استخدامات الأراضي من خلال تحديد مدى ملائمة شبكة النقل لاستيعاب المشاريع التطويرية ودراسة مدى تأثيرها على الشبكة.**
- **تقييم السياسات والاستراتيجيات فيما يتعلق بسياسات تحديد الرسوم على الطرق والمواقف وتحديد تعرفة استخدام السكك الحديدية وأنظمة النقل العام ومركبات الأجرة.**
- **تحديد مسارات وخطوط النقل العام وحجم مواقع المحطات الرئيسية.**

مخرجات النموذج الوطني للنقل

مقترح المترو (القطار الخفيف في مسقط)

تحليل مستويات الازدحام بتحديد حجم حركة المرور على السعة الاستيعابية للطرق

مقترح مسار الحافلات السريعة في صلالة

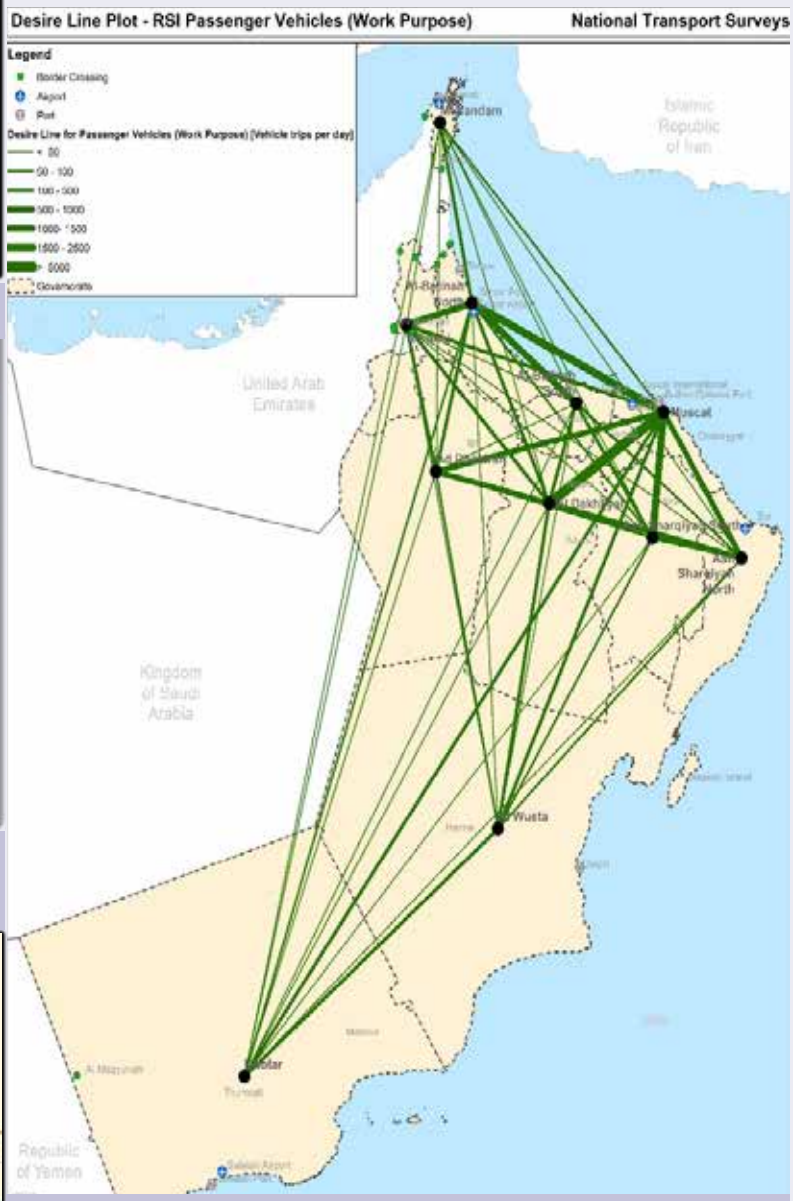

تدفق حركة المركبات بين محافظات السلطنة

النظام الوطني للمعلومات التخطيطية

يسعى مشروع الإستراتيجية إلى إنشاء نظام مركزي متكامل يتكون من عدد من الأنظمة الفرعية بحيث يتم تطويره في عدة مراحل.

ويعتمد على نظم المعلومات الجغرافية كأداة هامة لدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط العمراني، حيث سيعمل النظام على ربط الجهات المعنية والمتسخدمين ذوي الصلة بمختلف المستويات التخطيطية تحت مظلة واحدة.

كما سيتم ربط النظام في مراحله المستقبلية مع الأنظمة الوطنية الأخرى، وتمكن هذه الأداة صناع القرار من تقييم وتحديث الخطط التنموية والسياسات التنفيذية لضمان عدم التضارب بين المشاريع وتأثيراتها، وكذلك عند تخصيص مواقع معينة للاستثمار أو التطوير، لذا فإن هذا النظام سيساهم بشكل كبير في تحقيق رؤية وأهداف التنمية العمرانية، كما يوضح الشكل أدناه تصور لواجهة النظام الوطني للمعلومات التخطيطية على صفحة الويب.

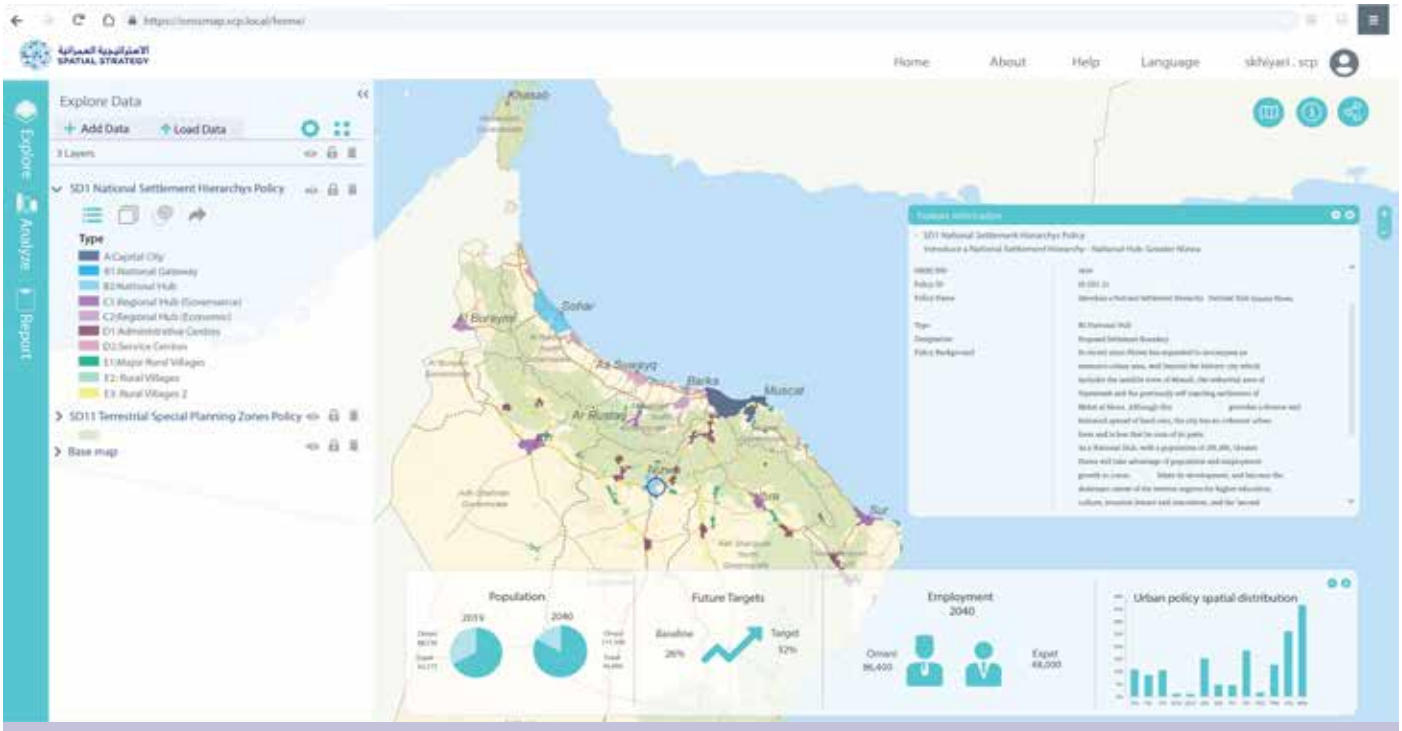

تصور لواجهة المستخدم للنظام الوطني للمعلومات التخطيطية

SCANNING...
READING FILES...
FILES FOUND.

SCANNING...
READING FILES...
FILES FOUND.

البرامج التنفيذية والاستثمارية

إن تحديد آليات لتنفيذ الاستراتيجية يضمن تحقيق الأهداف المستدامة التي تضمنتها ، ويتم ذلك من خلال خطة تحدد مراحل وأولويات التغيير المطلوبة لتحقيق الاستراتيجية على مدى 20 عاماً القادمة حتى 2040م. أن البرنامج الاستثماري المتضمن يحدد المشاريع التنموية المطلوبة في المجالات الاقتصادية والبيئية والعمرانية ومجالات البنى الأساسية والنقل لكي يكون مرجعاً استثمارياً للخطط الخمسية القادمة وأداة تنفيذية لرؤية عمان 2040، ومن المؤكد أن تحقيق الاستراتيجية من خلال آليات تنفيذ واضحة سيضمن بلا شك تحقيق رؤية السلطنة وأهداف التنمية المستدامة.

حوكمة منظومة التخطيط العمراني وبناء القدرات

ويعنى بتطوير نظام التخطيط العمراني في السلطنة من خلال وضع مقترحات تطوير النظام المؤسسي للتخطيط العمراني والإصلاحات اللازمة لمنظومة التخطيط ، يضمن وضوح التنسيق بين المؤسسات التخطيطة والتي لها دور فعال في تنفيذ الاستراتيجية ، ويعد هذا استجابة استجابة لرؤية 2040 حول أولوية «حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع».

تم وضع مقترحات ونماذج الحوكمة على المستويين: الوطني والإقليمي ، وقد تم إعدادها في ضوء دراسة النماذج الدولية والمقارنة فيما بينها مع الأخذ في الاعتبار الوضع القائم ومن ثم تطوير النموذج المناسب للسلطنة، بالإضافة إلى الأخذ بمرئيات أصحاب العلاقة من خلال تنظيم حلقات عمل مختلفة ،بالإضافة إلى موجهات رؤية عمان 2040 والتي أكدت على أهمية تنمية المحافظات والتنمية الشاملة جغرافياً التي تتبع نهجاً لامركزيا وتطور عدداً محدوداً من المراكز الحضرية الرئيسة وتلخص ذلك في الموجهات التالية:

1. **وجود جهة تخطيط وطنية مركزية تشرف على جميع مستويات التخطيط العمراني (وطني، إقليمي، محلي) وتتمثل في وزارة الإسكان والتخطيط العمراني.**

2. **أن يكون نظام التخطيط الجديد لا مركزيًا بما يتماشى مع أهداف رؤية عمان 2040.**

3. **تتمثل اللامركزية في وحدات تخطيط إقليمية تتبع جهة التخطيط الوطنية (وزارة الإسكان والتخطيط العمراني) وهو ما يتطلب نقل بعض الأدوار إلى المكاتب الإقليمية لجهات التخطيط أو تتبع مباشرة مكاتب المحافظين.**

4. **التعامل مع المدن الكبرى التي ستصبح محركات النمو الرئيسية على المستوى الوطني ويتضمن: مسقط ، صحار، صلالة ،نزوى والدقم) بشكل مختلف عن بقية السلطنة بإيجاد إطار مؤسسي للتخطيط ومناطق خاصة بها.**

5. **الأخذ في الاعتبار عند تنفيذ الاستراتيجية العمرانية التفاوت في القدرات المؤسسية بين مختلف الجهات المنفذة ،وذلك من خلال عمل مشاريع تجريبية وتحسين الإجراءات على مراحل بما يتناسب مع القدرات الموجودة.**

آليات المتابعه والتقييم

من الضروري التأكيد على أن عملية التخطيط هي عملية ديناميكية مستمرة ، لذا لا بد من توفر عامل المرونة لاستيعاب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مختلف المستويات ، وتجري عملية المتابعة والتقييم والتحديث للسياسات على فترات زمنية منتظمة من الإطار الزمني المحدد للاستراتيجية لمراقبة مدى قابلية تنفيذها.

وقد تم تطبيق نموذج «دورة السياسة» خلال إعداد السياسات العمرانية بحيث مرت على مراحل : تحديد مبرر السياسة، ثم وضع الأهداف الاستراتيجية، ثم تقييم مدى قدرة السياسة على تحقيق تلك الأهداف، في حين يعول على المراحل المتبقية من دورة السياسة (والمتمثلة في :المتابعة، ثم التقييم ، ثم التغذية الراجعة والتحديث) دوراً مهماً في تحقيق الاستراتيجية العمرانية وإضفاء طابع الاستمرارية والتحديث عليها بما يتناسب والمتغيرات المستجدة.

إن متابعة التنفيذ يقتضي تحديد المؤشرات والغايات المستهدفة، حيث تم تحديد مجموعة من الغايات المرتبطة بالسياسات العمرانية بما يمكّن من تقييم السياسات ومتابعتها وتحديثها بشكل دوري ومنتظم، وتعد مقياسا للفاعلية ووسيلة للمقارنات وبالتالي رصد التغيير والتقييم وإجراء التحديث والتعديل، وهنا يلعب النظام الوطني للمعلومات التخطيطية القائم على نظام المعلومات الجغرافية دوراً مهماً كوسيلة لدعم اتخاذ القرار، حيث يسهل من عمليات الرصد والتحليل ومن ثم التقييم بما يوجه إلى اتخاذ القرارات المناسبة.

أما في مجال التقييم فقد تم استحداث سياستين لضمان الاستدامة: تتعلق الأولى منهما بتقييم مدى استدامة السياسة\الاستراتيجية\ الخطة بناء على العديد من الاعتبارات وقد تم البدء بتطبيقها فعلياً في عملية تطوير البديل العمراني الأمثل على المستوى الوطني ومستوى المحافظات، وكذلك على السياسات العمرانية المحددة، حيث روعي في كل منهما مدى التوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

أما السياسة الثانية فتتعلق بتقرير تقييم الاستدامة للمشاريع لا سيما المشاريع ذات الأهمية على المستوى الوطني أو الإقليمي، وهذا يتطلب التوافق على معايير لتحديد المشاريع التي تحتاج إلى هذا النوع من التقييم. علماً بأن هذا النوع من تقارير التقييم قد تتكامل مع تقارير التقييم الأخرى التي تتطلبها بعض الجهات المعنية.

مراحل المتابعة والتقييم

استراتيجية إدارة البيئة

تعدّ عملية إدارة البيئة واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام مهمةً حافلةً بالتحديات، وتحتاج الاستجابات السليمة إلى حلولٌ تصحيحية مدروسة وشاملة وسلسلة من التدابير المنسّقة بعناية والتي يشارك فيها العديد من الجهات المعنية.

دور التخطيط العمراني في إدارة البيئة

تضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية الإطار اللازم للتخطيط العُمراني من أجل تحسين إدارة البيئة في السلطنة لضمان مراعاة العوامل البيئية بشكلٍ صحيحٍ في التخطيط العمراني، فمن الضروري الإحاطة بالأهمية البيئية للمناطق البرّية والساحلية والبحرية بهدف توجيه المشاريع التطويرية نحو مواقع ملائمة بحسب طبيعة تلك المشاريع ونطاقها وكثافتها وتأثيراتها المحتملة. ويتمثل الهدف الرئيسي من استراتيجية إدارة البيئة في تبني المبادئ والممارسات البيئية في التخطيط العمراني ومختلف قطاعات التنمية بشكلٍ عام، لتطبيقها من جميع الجهات المختصة. إن إدارة البيئة تضع الخطوط العريضة لمختلف سياسات الاستراتيجية الوطنية للتنمية العُمرانية ، والطريقة التي تؤدي بها هذه السياسات مجتمعةً أو منفردةً دورًا في تحقيق التنمية المستدامة بيئيًا، وهي ترسم الخطوط العريضة للمسؤوليات البيئية الموكلة لجهات التخطيط والجهات الأخرى المعنية بالتنفيذ، فهي توجّه إجراءات إدارة البيئة الرئيسية في السلطنة والمتعلقة بالتنمية العمرانية. ويُبيّن الشكل ... بإيجاز العناصر الأساسية للاستراتيجية ممثلة في السياسات الرئيسية والإجراءات ذات الأولوية.

الجهات المعنية والوعي البيئي

يضع النظام الأساسي للدولة حماية البيئة ومنع التلوث عنها ضمن المبادئ الاجتماعية التي تُعنى بها الحكومة، كما ينصّ قانون حماية البيئة ومكافحة التلوّث على أن مسؤولية حماية البيئة والحفاظ عليها تقع على عاتق الجميع من أفراد وجماعات لذلك سيتعيّن على جميع الأفراد والهيئات (من القطاعين الخاص والحكومي والمنظمات غير الحكومية) المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية العُمرانية واستراتيجية إدارة البيئة، حيث يمكن المساهمة في إدارة البيئة بمراعاة هذه السياسات كلٌّ في قطاعه، ومراعاة المحاور المشتركة بين القطاعات والمتعلقة بالاستدامة والتغيّر المناخي.

المبادئ التوجيهية ومعايير التخطيط العمراني - الدور البيئي

تسعى السلطنة إلى أن تتميز بجودة بيئية عالية، بالتوازي مع تحقيق النجاح الاقتصادي، لذلك سينصب تركيز الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية خلال السنوات العشرين القادمة على إنشاء مجتمعات حضرية متكاملة ومزدهرة جاذبة ونابضة بالحيوية. وفي هذا السياق، ستلعب المعايير والمبادئ التوجيهية دورًا هامًا في تحسين الوضع البيئي في المجتمعات الحضرية كتخصيص مساحات خضراء تساعد على تحسين استخدام المزايا البيئية الطبيعية وضمان التنوّع الأحيائي في البلدات والمدن، وتطوير المباني «الخضراء» (المستدامة)، وإنشاء مجموعة شاملة من المرافق المجتمعية، الأمر الذي يسهم في رفع مستوى جودة البيئات الحضرية والريفية، مما يعني أداء دور داعم في استراتيجية إدارة البيئة.

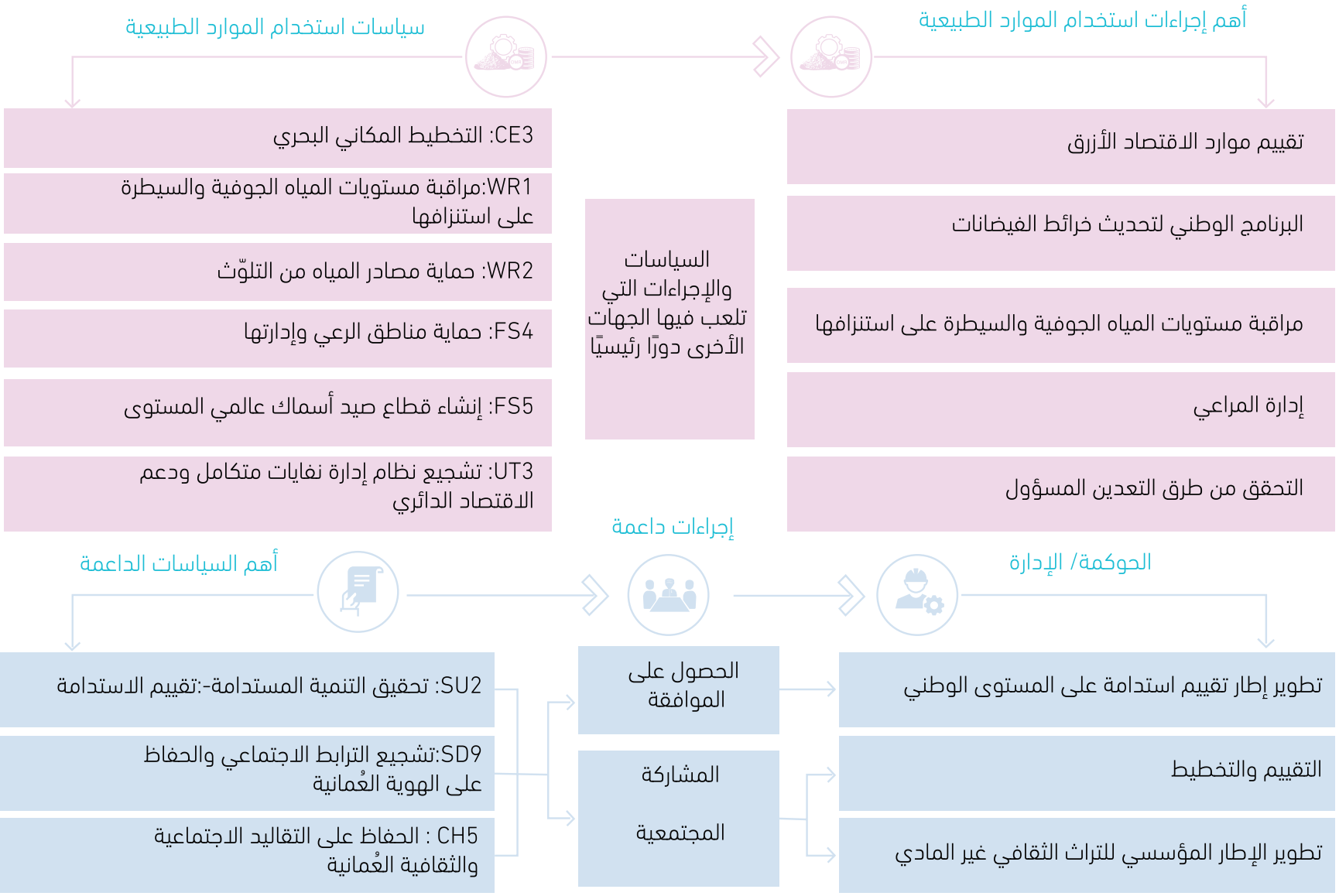
أهم إجراءات استخدام الموارد الطبيعية
تقييم موارد الاقتصاد الأزرق
البرنامج الوطني لتحديث خرائط الفيضانات
مراقبة مستويات المياه الجوفية والسيطرة على استنزافها
إدارة المراعي
التحقق من طرق التعدين المسؤول
سياسات استخدام الموارد الطبيعية
CE3: التخطيط المكاني البحري
WR1:مراقبة مستويات المياه الجوفية والسيطرة على استنزافها
WR2: حماية مصادر المياه من التلوّث
FS4: حماية مناطق الرعي وإدارتها
FS5: إنشاء قطاع صيد أسماك عالمي المستوى
UT3: تشجيع نظام إدارة نفايات متكامل ودعم الاقتصاد الدائري
السياسات والإجراءات التي تلعب فيها الجهات الأخرى دورًا رئيسيًا
إجراءات داعمة
الحوكمة/ الإدارة
تطوير إطار تقييم استدامة على المستوى الوطني
التقييم والتخطيط
تطوير الإطار المؤسسي للتراث الثقافي غير المادي
الحصول على الموافقة
المشاركة المجتمعية
أهم السياسات الداعمة
SU2: تحقيق التنمية المستدامة-:تقييم الاستدامة
SD9:تشجيع الترابط الاجتماعي والحفاظ على الهوية العُمانية
CH5 : الحفاظ على التقاليد الاجتماعية والثقافية العُمانية

الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية
استراتيجية إدارة البيئة والإجراءات ذات الأولوية

أهم الإجراءات البيئية

- تطوير خطة إدارة منطقة صون الطبيعة
- مراقبة البيئة وإعداد التقارير - بناء القدرات
- مسح الموارد الساحلية واستراتيجية جمع البيانات
- تنفيذ منطقة الخطيط الساحلية ذات الطبيعة الخاصة
- استراتيجية تنمية وإدارة مناطق الحفظ الثقافية
- استراتيجية تنمية وإدارة المناظر الطبيعية الثقافية

السياسات والإجراءات التي تلعب فيها الجهات المعنية بالبيئة والتراث دورًا رئيسيًا

أهم السياسات البيئية

- TE1: نهج متكامل للحفاظ على التنوع البيولوجي والتضاريس والمناظر الطبيعية
- TE2:حالة البيئة المراقبة وإعداد التقارير واتخاذ الخطوات الفاعلة
- CE1: إدارة المنطقة الساحلية
- CE2: تخطيط المناطق الساحلية ذات الطبيعة الخاصة
- CH1: مناطق الحفاظ على التراث الثقافي والمواقع الأثرية
- CH3: الحفاظ على المناظر الطبيعية الثقافية المتنوعة

أهم إجراءات التخطيط العمراني

- التخطيط الريفي ووضع مبادئ توجيهية وإطار عمل لتنمية المناطق الريفية
- استراتيجية تطبيق معايير التنمية الحضرية وإرشاداتها التوجيهية
- برنامج لإقامة مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة وتطويرها
- استراتيجية البنى الأساسية الزرقاء والخضراء
- تطوير معايير لنظام تصنيف الاستدامة

السياسات والإجراءات التي تلعب فيها الجهات المعنية بالتخطيط دوراً رئيساً

أهم سياسات التخطيط العمراني

- SD8: تعزيز المجتمعات الريفية
- SD10: توجيه المشاريع التطويرية – تطوير وتطبيق الإجراءات التخطيطية المحسنة وتطبيق معايير ومحددات التخطيط الريفي والحضري
- SD11: مناطق التخطيط البرية ذات الطبيعة الخاصّة
- SD12: بيئة عمرانية أكثر استدامة واخضرارا

التخطيط التكيفي المستجيب للمستجدات كفيروس كوفيد19

تكمن أهمية نهج التخطيط التكيفي الذي تستند عليه الاستراتيجية العمرانية الوطنية وجميع الاستراتيجيات العمرانية الإقليمية في توفير القاعدة الأساسية للاستجابة لتلك الآثار، حيث سيتم ضمان تنفيذ الاستراتيجية العمرانية من خلال متابعتها وإدارتها بالشكل المناسب بما يمكّن من تحديثها خلال المراحل المختلفة للمراجعة والتقييم والتحديث للاستراتيجيات ، الأمر الذي يضمن الاستجابة والصمود أمام مختلف الأزمات المماثلة والمحتملة في المستقبل، بما فيها الاستجابة اللازمة لجائحة كورونا التي ينبغي التعامل معها بالتزامن مع العديد من القضايا الملحة للتغير المناخي والزحف العمراني والتلوث والنقل المستدام.

أثرت الأوبئة عبر التاريخ على مناهج التخطيط والتصميم للبلدان والمدن،وتعددت الاستجابة لهذه الأوبئة - كالطاعون والكوليرا والجدري والسل والإنفلونزا الإسبانية- مثل: الشروع بالتخطيط لإزالة الأحياء الفقيرة، وتعزيز توفير الأماكن العامة، وإدخال شبكات الصرف الصحي، وخطط إدارة النفايات ، فضلاً عن المناهج التي تستند على تحديد نطاقات لاستخدامات الأراضي بحيث تفصل بين الاستخدامات غير المتوافقة مثل الأنشطة السكنية والصناعية.

تأثيرات جائحة كورونا قصيرة وطويلة الأجل معاً، ولكنها تشمل:

- **زيادة الضغط على خدمات الرعاية الصحية والإمدادات الغذائية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**
- **زيادة كبيرة في العمل عن بعد - كالعمل من المنزل- وتداعيات ذلك على متطلبات تطوير أماكن العمل وقلة الحاجة إلى التنقل.**
- **انخفاض غير مسبوق في استخدام النقل الجوي والنقل العام والوصول إلى المرافق والخدمات، والحاجة إلى التباعد الاجتماعي.**

تعكس التأثيرات الإضافية انخفاضات كبيرة في الطلب على الوقود والمرافق والأنشطة السياحية والترفيهية والبناء والعقارات والسلع المصنعة والخدمات المالية وخدمات التعليم التقليدية، وترتب على هذه الآثار التراجع العالمي في النشاط الاقتصادي، وانخفاض الطلب على العمالة الوافدة، وأيضاً انخفاض القدرات الإنتاجية لمختلف الدول بما في ذلك سلطنة عمان.

فقد انخفض عدد العمالة الوافدة في السلطنة كأثر مباشر لجائحة كورونا، حيث سيتم مراقبة هذا التأثير الديموغرافي قصير المدى بمرور الوقت وسيتم تكييف الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والاستراتيجيات العمرانية الإقليمية لاستيعاب أي اتجاهات ديموغرافية طويلة المدى ناجمة عن ذلك.

تحتاج القضايا القطاعية المرتبطة بجائحة كورونا إلى أن تؤخذ في الاعتبار ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والاستراتيجيات العمرانية الإقليمية. وقد تم إعداد إطار السياسات للاستراتيجيات العمرانية لاستيعاب ذلك بحيث تضمن ما يلي:

- **التعزيز المستمر وتوفير مرافق رعاية صحية ذات معايير عالمية على مختلف المستويات ضمن سياسات التنمية الاستراتيجية.**

- **سياسات الأمن الغذائي للاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والاستراتيجيات العمرانية الإقليمية لزيادة مستوى الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي والتقليل من الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة.**

- **سياسات ذكية ترمي إلى استخدام الحلول التكنولوجية في المدن في مختلف جوانب الاستراتيجية كالنقل والبنية الأساسية.**

- **توفر معايير التخطيط ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية المرونة اللازمة لاستيعاب الحاجة إلى التباعد الاجتماعي في المناطق العامة والمرافق المجتمعية.**

لقد تضمّنت الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والاستراتيجيات العمرانية الإقليمية عدداً من النتائج الإيجابية الناشئة عن أزمة فيروس كورونا كما يلي:

- **العمل عن بعد والمعيشة في المدن الصغيرة والاستخدام المتزايد للتواصل الرقمي يعمل على تأكيد أهمية المراكز الإقليمية ومراكز الخدمات الحضرية بما يؤدي إلى توزع أماكن العمل والتوظيف الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية.**

- **إعادة استخدام المباني حيث شهدت هذه الجائحة العديد من التوجهات نحو إعادة استخدام المباني الحضرية سواءً بتحديثها أو إعادة تصميمها وهو ما ينعكس على سياسات التراث الثقافي ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية.**

التوجهات الحديثة في قطاع الإنشاءات ، حيث تستهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية التقليل من العمالة غير الماهرة ضمن القوى العاملة واستبدال الأنشطة المعتمدة على الأيدي العاملة الكثيفة بالتكنولوجيا ورأس المال الكثيف ، وقد شهدت أزمة كورونا الإنشاء السريع للمستشفيات والمرافق الأخرى بالاعتماد على هذا النهج، ومن ثم فإن تطبيقه على مجموعة واسعة من المباني المختلفة سيوفر القاعدة لتحويل قطاع الإنشاءات من قطاع يعتمد على كثافة اليد العاملة غير الماهرة إلى قطاع ممكن تكنولوجياً.

وعلاوة على ما سبق، فقد أدى انخفاض سعر الوقود إلى تقليل التمويل الحكومي للخدمات العامة ومشاريع النقل والبنية الأساسية، وفي حين أن التمويل العام لبرنامج الإنعاش سيكون مهماً على المدى القصير فإن سياسات النمو والرفاه الاقتصادي ضمن الاستراتيجيات العمرانية (الوطنية والإقليمية) تهدف إلى زيادة تمويل القطاع الخاص للبنية الأساسية والخدمات العامة لتقليل الاعتماد على التمويل العام، وهو ما سيكون جوهرياً لاستدامة التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستراتيجية العمرانية.

لنتخيل معاً
ملامحَ من عمان 2040

اضغط على الصورة لمشاهدة الفيديو
أو قم بتصوير QR

الفيديو التقني لمشروع الاستراتيجية العمرانية

الاستراتيجية العمرانية تشكل إطارًا وطنيًا لضبط وتوجيه النمو العمراني، لتسهم في الربط بين الموقع والاستخدام الأمثل له، لتعظيم فرص استثمار إمكانات كل محافظة ومدينة.

مكونه استراتيجيةً ديناميكيةً برؤيةٍ تكاملية تتوافق مع أهداف رؤية عمان 2040، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

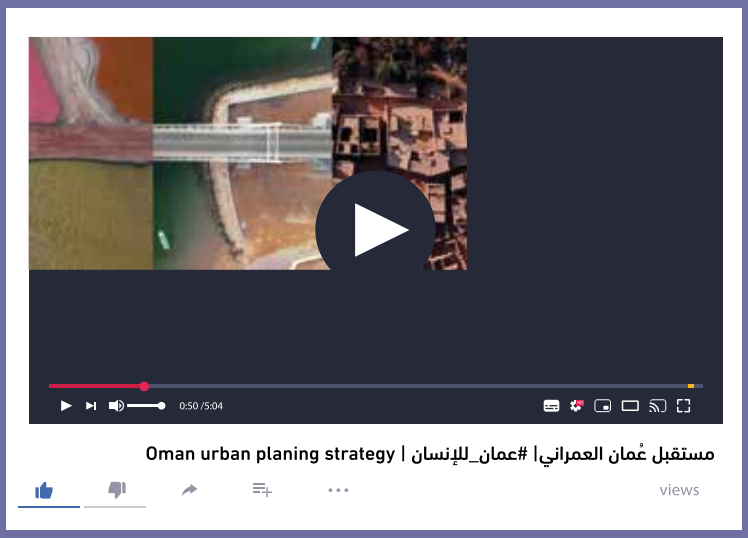

اضغط على الصورة لمشاهدة الفيديو
أو قم بتصوير QR

الاستراتيجية العمرانية
SPATIAL STRATEGY

وزارة الإسكان والتخطيط العمراني
Ministry of Housing and Urban Planning

رؤية عُمان 2040

@HOUSINGOMAN

@ONSS_OMAN